الإمبراطورية العثمانية

المالية

سنعرض عليكم أولاً النظام المالي العام ثم عملية تنظيم هذه الدائرة.

الفصل الأول

سميت الضرائب في الإمبراطورية العثمانية، بموجب القانون الديني، بالضرائب الشرعية وهي تتألف مما يلي :

1- الضريبة المقررة على الأراضي الخاضعة للجزية، وهذا يعني أن هذه الأراضي، المستولى عليها في زمن الفتوحات، تترك لمالكيها المسيحيين دون شرط دفع الجزية، لكن بعضها كان يخضع لضريبة ثابتة والبعض الآخر يدفع ضريبة نسبية بحسب انتاجه السنوي. تُجبى الضريبة الأخيرة في الشهر العاشر من كل سنة ولا يجب أن تتجاوز نصف الإنتاج، وتُقيم حسب خصوبة التربة، وطبيعة الفواكه، ووضعها وحالتها، ومختلف الظروف عند خضوع البلاد لأمر أو غزوها. فضلاً عن ذلك فإن كل ما يضعه الحاكم في الصناديق الريفية الموجودة في الولايات يراقب بشكل دائم حيث كانوا يحترمون حقوق المالكين، ولطالما كانوا ينفذون التزاماتهم ؛ لكنّ مُلّاك الأراضي يعرّضون أنفسهم، في حال عدم دفع الضرائب لثلاث سنوات بسبب مشاكل في زراعة حقولهم، إلى مصادرة أراضيهم. يمكن نقل أراضيهم، بإرادتهم ودون أن تخسر الخزينة العامة شيئاُ، إلى المسلمين، فتتحول إلى أوقاف، وتبقى لها نفس الضرائب، لأنها لم تغير من طبيعتها.

2- ضريبة العشر على أراضي المسلمين، وتطبق على الأراضي العشرية، وتمنح كمكافأة للعثمانيين خلال الفتوحات. يمكن مصادرة هذه الأراضي لأنها لا تتبع للمسلمين، لكنها تصنف ضمن ضريبة الجزية. وتصبح بعد انتقالها للمسلمين أرضاً عشرية.

3- ضرائب الجمارك، وتبلغ أربعة بالمئة من قيمة البضائع بالنسبة إلى الرعايا المسلمين، وخمسة بالمئة بالنسبة إلى الرعايا الخاضعين للجزية، لكن الأوروبيين، بموجب معاهدات تم توقيعها، لا يدفعون إلا ثلاثة بالمئة.

4- الجزية، وتفرض على غير المسلمين، وتقسم إلى ثلاثة أقسام بحسب إمكانات هؤلاء. يدفع القسم الأول أحد عشر قرشاً ؛ والثاني خمسة قروش ونصف ؛ أما الأخير فإنه يدفع ثلاثة وثلاثة أرباع القرش. يجب دفع هذه الضريبة في بداية كل عام. ويتم تسجيل ما يلي على بطاقة الدفع التي يحصل عليها دافع الضرائب : جزية غير المؤمنين، يتم إلصاق خمسة طوابع عليها. تحدد تلك الطوابع : الطبقة الاجتماعية، والسنة الهجرية، واسم أمين الصندوق، واسم رئيس المكتب الثامن للمالية حيث يدفعون الجزية، واسم المسؤول العام عن الجزية، بالإضافة إلى توقيع الشخص المعني.

يصدر المكتب الثامن سنوياً مليون وستمئة ألف بطاقة يتم جمعها في مئة وثمانين رزمة وتوزع بشكل متساوٍ على مالكي الأراضي. تختم الرزم ولا يتم فتحها إلا بحضور القضاة في بداية شهر محرم الذي يفتتح السنة الهجرية. تتخذ هذه الاحتياطات لمنع طلب الجزية قبل أوانها، وهو الأمر الذي كان يحدث في الولايات سابقاً. إنّ طريقة الحصول على الجزية تعكسُ الإهانة والخضوع والذل الذي يتعرض له الأشخاص الذين يدفعونها. ففي الأشهر الأولى من العام، يقوم أتباع مالكي المزارع بإيقاف المسيحيين واليهود في كل مكان يجدونهم فيه ليسألوهم عن الجزية، وفي حالة دفعهم لها، يطلبون رؤية بطاقة دفع الجزية. لم يحترموا على الإطلاق القانون الذي يعفو عن الصغار وكبار السن ورجال الدين. فلم يتركوا أي طريقة للحصول على جميع البطاقات، تلك التي يكون عددها ثابتا في كل الولايات. علاوة على ذلك، فقد كانوا يمنعون دافعي الجزية من ترك منازلهم، قبل خمسة أو ستة أسابيع من العام الجديد، ويجبرون مختلف الشعوب الغير مسلمة على دفع مبالغ البطاقات المتبقية، عدا أولئك الذين يدفعون جزية حسب القوميات التي ينتسبون إليها. يتم تخصيص مئة وستين بطاقة للعاصمة. حالياً، تحقق الجزية مبلغ اثني عشر مليون قرش، أما في عهد سليمان الأول فقد كانت تجلب حوالي سبعة عشر مليوناً.

وكانت الجزية الخاصة للجماعات المتجولة البوهيمية أو المصرية في سورية، وبلاد الرافدين، وآسيا الصغرى، عبارة عن مبلغٍ يقدر بمئتي ألف وستين قرشاً، ويمارس جامع الضراب الأحكام القضائية على هذه الجماعات التي يبلغ عدد دافعي الضرائب منها خمسة وأربعين ألفاً. أما أولئك الذين أشهروا إسلامهم من بين هذه الجماعات، فإنهم يدفعون نفس الجزية لأنهم يعتبرون

منشقين، ويبتعدون عن مبادئ القانون في عدة نقاط تتعلق بالشعائر والعادات، لكن بحسب الوثيقة الرسيمة الصادرة عام 1694، فإنهم لم يدفعوا إلا خمسة قروش للفرد، بدلاً من ستة قروش كان الآخرون يدفعونها.

إن حصيلة هذه الضرائب الثلاث المسموح بها في الشريعة الإسلامية لم تكن تكفي حاجات الدولة، لذلك فقد أصدرت تلك الأخيرة العديد من الضرائب الأخرى في عدة عصور، وفرضت ضرائب متنوعة على العديد من السلع في التجارة، بدءاً من الدخول وحتى الخروج، تحت اسم مسطرية، وميزان، وبدعة القهوة، وبدعة إزمير، وعامد، وباج ونظام جديد :

1- المسطرية والتي لا تجبى إلا في القسطنطينية، نصفها ضرائب جمركية عادية على جميع البضائع التي تباع بالوزن، والثلث على البضائع الأخرى.
2- الميزان، وهي ضريبة تبلغ ستة وثلاثين قرشاً للحرير
3- بدعة القهوة، وهي ضريبة تبلغ خمسة عشر آقجة لأوقية القهوة موكا وتسعة آقجة لأوقية القهوة بونانت.
4- بدعة إزمير، وهي لا توجد إلا في هذه المدينة، وتُطبّق على الشمع والقطن الخام والمنسوج : يدفع على القسم الأول عشرة آقجات للأوقية، والثانية آقجة واحداً، والثالثة 90 آقجة للمئة كيلوغرام.
5- عامد، وهي ضريبة تُجبى عن كل البضائع في الإمبراطورية منذ دخولها الميناء حتى مكان تصديرها : تجبى نصف هذه الضريبة في الجمارك عند الخروج.
6- باج، وهي ضريبة ترانزيت (شحن) يخضع لها كل ما يتم نقله من مكان لآخر. وهي ليست متماثلة في جميع المقاطعات، حيث يُدفع مبلغ ستين أو مئة وعشرين أو مئة وثمانين آقجة على الحمولة، بغض النظر عن طبيعتها أو قيمة البضاعة، في مختلف المكاتب الجمركية.
7- النظام الجديد، ويتضمن الضرائب التي وضعت في عهد سليم الثالث، على العديد من المنتجات، مثل العنب، والنبيذ، والخمر، والصوف والقطن إلخ. كما قام العثمانيون بإعفاء عدة دول أوربية من الضريبة الأولى من بين هذه الضرائب (العنب) ؛ ومن هذه الدول : فرنسا، منذ معاهدة بلغراد، وروسيا والنمسا، منذ المعاهدة عام 1776. لم يدفع الأوربيون أيضاً الضرائب الأخرى إلا حسب تعريفة تقدر فيها جميع السلع أعلى من قيمتها بكثير.

5- الضريبة على الماشية، والتي يعفى منها علماء الدين، والإنكشاريون، والأمراء الذين يمتلكون أقل من مئة وخمسين خروفاً.

6- أفاريز، وهي ضريبة تبلغ خمسمئة آقجة أو أربعة قروش، يجب على كل حي في جميع مدن الإمبراطورية دفعها.

7- بدل النزول، وهي مساهمةٌ بثلاثمئة آقجة، تفرض على كل حي في المدن. كانت الحصيلة مخصصة، في جزء منها، لمحافظي المقاطعات، وفي جزء آخر تُخصص لمفوضي الدولة من أجل مصاريف السفر، وفي عهد السلطان أحمد الثالث أصبحت حصيلة الضرائب تصب في الخزينة العامة.

8- ميراث المسلمين وغير المسلمين، الذين كانوا قد ماتوا دون وريث شرعي. يخصص جامعو الضرائب، الذين يعملون في هذا القسم المدعو بيت المجلس في، كل مبلغ للميراث يزيد عن عشرة آلاف قرش لصالح مصلحة الضرائب.

9- ضريبة الدول الإقطاعية وهي فلاشيا، ومولدوفا، وراجوسا. لقد كانت أول دولتين تدفعان في البداية مبلغا معتدلاً، لكن وبشكل تدريجي تمت زيادة ضرائبهم، حيث كانت تدفع فلاشيا مبلغاً يصل حتى ثلاثمئة وعشرة آلاف قرش، بينما بلغت ضريبة مولدوفا ثلاثمئة وسبعين ألف قرش في العام. وبغض النظر عما يقدمونه من حبوب، وملح، وشمع، وعسل وماشية، كان يجب على الأميرين تقديم تلك الضريبة إلى الإمبراطورية الكبيرة. في النهاية، تم حل هذه القضية عام 1791 بين الباب العالي ومحكمة بطرسبورغ، حيث أصبحت فلاشيا تدفع سنوياً سبعمئة وخمسين ألف قرش، بينما دفعت مولدوفا نصف هذا المبلغ، لتعفى بذلك من جميع استحقاقاتها. كانت راجوسا تدفع كل ثلاث سنوات ثمانية وعشرين ألفاً ومئة وخمسة وعشرين قرشاً.

10- مساهمات من مختلف المقاطعات. فقد كانت مصر تقدم مبلغ سبعمئة وأربعة وأربعين ألف قرش، يتم وضع مبلغ ثلاثمئة ألف منها في الخزينة الخاصة للسلطان. في حين أن بغداد كانت تدفع مئتين وخمسة وسبعين ألفاً، وجزيرة كاند، مئة وستين ألفاً، والبوسنة، اثنين وخمسين ألف وخمسمئة ؛ وديار بكر، ستة وأربعين ألفاً وخمسمئة، ومقاطعة بلغراد، سبعة وعشرين ألفاً، إلخ. وتتحمل هذه المقاطعات، أيضاً، جزءاً كبيراً من النفقات المحلية، فيجب على مصر تسليم الأرُز والقهوة إلى مدينتي مكة والمدينة،

والأرز وخمسة آلاف كيس من السكر إلى الحرم، وكمية من الفتائل إلى إمارة القسطنطينية، إلخ.

فلنعرض الآن نظام القبول المالي

عند نشوء السلطنة، كانت الإيرادات العامة تُحصّل مباشرة. لكن اختلاس المستفيدين أجبر الحكومة على اعتماد نظام آخر، فأصبحت هذه الإيرادات تعطى بشكل صارم في عهد محمد الثاني، مما حقق التكامل، ولكن، في نفس الوقت، كانت الشعوب مسلّمة لطمع العديد من المتاجرين، الذين كانوا يرتكبون الانتهاكات بوقاحة، فقد كان الممولون العامون من كبار البلاط، ووزراء دولة، والولاة. يشتري هؤلاء السادة المزارع من الحكومة نفسها، ثم يعيدون بيعها. لقد كانت مجزأة وتنتقل من شخص لآخر، وبما أنها كانت تحقق أرباحاً جديدة في كل صفقة، فقد كان آخر من يحصل عليها يقوم بدفع أعلى سعر وكانوا يعوضون أنفسهم بدوس الشعب بأبشع طرق الشجع.

ظل الوضع على حاله حتى عهد مصطفى الثاني، ودفعت الحاجة إلى تهدئة الشعب وتحقيق متطلبات الدولة إلى إنشاء طريقة جديدة. ووفقاً لمرسوم صدر في 30 يناير عام 1695، تحولت المزارع السنوية (المقاطعات) إلى مالكانات، لقد تم تقديم هذه الخطة الجديدة من قبل وزير المالية، خليل أفندي، وقد استلهمها من النظام المتبع في مصر، في حكومة السلاطين المماليك. كان يعتقد أن مُلاَّك الأراضي هم الأكثر اهتماماً لإنقاذ دافعي الضرائب. لقد وجدت الدولة في ذلك الأفضلية للحصول على إيراداتها. علاوةً على ذلك، كان مالك المزرعة يدفع إيجاراً سنوياً ثابتاً، عن طريق تقديم العطاءات، وذلك عبر مبلغ قد يكون كبيراً أو صغيراً، بحسب نتائج المزاد، الموضوع بشكل مسبق. كما كان مطلوباً منه دفع ضريبة المكتب، المحدد بعُشر الإيجار، والتي يحصل الصدر الأعظم منها على مقدار الثلثين، أما الباقي فتعود للدفتردار.

ومن جهة أخرى، تضمن الحكومة لمالكي الأراضي الاحتفاظ بمزارعهم طوال حياتهم، ولزيادة ثقتهم، سمح صاحب السيادة رسمياً لأربعة وجهاء من العلماء المسلمين الحفاظ على الحقوق الشرعية لملاك الأراضي، وتوجيه ممثليهم مباشرة إلى العرش، وإن لم يحصل هذا سيقوم الوزير بمنعهم. وقد تم كذلك منحهم وعداً أنه عند موت صاحب المزرعة، سيحصل ابنه على سمعة جيدة وسيُفضل على غيره في أرض والده، وذلك بمنحه تمويلاً أعلى من أي شخص آخر مشارك في المزاد. نرى في ديباجة هذا القرار الذي أصدره السلطان أحمد الثاني الدوافع في ترك النظام

القديم. في شروط مخيبة للآمال، أخلى غالبية السكان ولاياتهم التي تهدم معظمها نتيجة غضبهم من أولئك الذي يستأجرون المزارع سنوياً، ويحولونها بعد ذلك إلى مزارع مملوكة مدى الحياة. أُعْلِن عن اعتماد خطة بغالبية الأصوات في مجلس الدولة لتهدئة الشعب ولجم طمع المتاجرين ولتطوير بلدانهم الإسلامية ولمنح أرباح للخزينة في النهاية، وذلك عن طريق تمويل يقدمه كل مالك جديد للأرض.

إن محتوى هذا المرسوم يدل من ديباجته على الوضوح الذي يقدم لمالك الأرض، حيت يؤكد كل صاحب سيادة الأحكام الأولية. ولكن هذا المرسوم لم يطبق بشكل كامل في عهد أحمد الثالث، وسط حرب مدمرة ضد النمسا، وروسيا، وبلاد الفرس، هذا السلطان الذي طلب من كل صاحب أرض إعانة مالية تبلغ عشر التمويل الذي دفعه، ودفع هذه الضريبة كل عام حتى يعم السلام.

ولعدم ترك أي شيء عشوائي في أحكام هذه المزارع، يجب على الأمير أن يقرر عرضها للبيع في مزاد علني. نظمت المناقصات في كل مقاطعة، لكن ذلك سبّب سوءاً في المعاملة وجبت معالجته، واتخذ أحمد الثالث قراراً يقضي بألا يحدث ذلك إلا في العاصمة.

يعلن ضابط من مصلحة الضرائب، الميري– طلال– باشي، بصوت مرتفع في مقر الدفتردار، اسم وطبيعة المزرعة الشاغرة وسعر الإيجار، ومبلغ التمويل الذي يقدمه آخر مالك أرض. ثم تسجل العروض المقدمة كل يوم وتمنح المزرعة لآخر مشارك في المزاد. ويشير وزير المالية، بيده إلى مبلغ معروض ويوقف المزاد. يعلم الصدر الأعظم بنتائج المزادات، ويقدم الصدر الأعظم تقريره للسلطان، الذي يسمح عبر الخطي–شريف، بتقديم السندات الضرورية للمالك. ومع ذلك، لا تحقق هذه المعاملات دائماً الهدف المطلوب منها في الوقاية من التلاعب في هذه المزادات. يجد الدفتردار، إذا كان متفقاً مع الصدر الأعظم، طريقة لعرض المزارع الشاغرة.

منذ عهد مصطفى الثالث، لم تكن المناقصات تجري إلا مرتين في العام، في شهري أذار ومحرم. ومن جهة مقابلة، وبهدف تسهيل بيع هذه المزارع، تحصل الحكومة على عدد من أسهم هذه المزارع التي تباع بشكل منفصل : لكنها تتأكد بأن يكون هنالك مديرٌ واحدٌ للمزرعة.

يجب على المساهمين، إذاً، إدارة هذه الأرض كل بدوره، أو أن يقوم عميل مشترك بإدارتها لهم. يملك هؤلاء المساهمون الخيار بالتنازل عن أسهمهم، كما يستفيد منها كبار السن من أجل نقل حقوقهم لأبنائهم، وأهلهم، وأصدقائهم. يجري هذا التنازل عبر عقد يوقعه الطرفان، ويرافقه مذكرة من تشافوش–باشي، موجهة إلى الصدر الأعظم. يدفع المتنازلون مبلغاً مالياً لمصلحة الضرائب،

من أجل النقل، ويساوي هذا المبلغ عشرة بالمئة من مبلغ التمويل الذي قدمه آخر مالك، إضافة إلى اثنين بالمئة تعطى لتشافوشي–باشي، واثنين ونصف بالمئة إلى كبير قضاة روملي، وثلاثة أرباع إلى كبير قضاة الأناضول. باستثناء عهدٍ من السلطانات و النساء النبيلات، اللاتي يمكن أن يقدمن ضمانات كافية عند الحاجة عبر ممتلكاتهن، لا يسمح لأي امرأة بامتلاك هذه الأسهم. لم تكن مصلحة الضرائب تريد التعرض للاستياء العام بسبب ملاحقتها لهنّ في حال لم يسددن التزاماتهن للخزينة.

تكمن المشكلة في بعض المتنفذين الكبار الذين يستحوذون على هذه الأراضي التي لم تُقَسّم، والذين كان لديهم مصلحة في بقائها كذلك، ليواجهوا منافسة أقل. كانوا يستثمرون أموالهم في هذه المزارع بأمان. بعد حوالي ثلاثة أو أربعة أعوام، يستعيدون أموالهم عبر بيع منتجات المزرعة، ويتمتعون فيما تبقى من أيامهم بإيرادات كبيرة. كمثال على ذلك، هناك منطقة سالونيك، التي تقدم كل عام أكثر من مئة وستين ألف قرش، والتي كانت مزروعة بمبلغ يعادل حوالي ثمانية وأربعين ألف وخمسمئة قرش ثم ارتفعت الإيرادات العادية إلى ثلاثمئة ألف، التي جناها مقابل مبلغ دفعه يساوي مئة وأربعين ألف. في أقل من ثلاثة أعوام ونصف حقق أرباحاً واحتفظ بدخل سنوي يصل إلى إحدى وتسعين ألفاً وخمسمئة قرش. كانت هذه المزرعة، في الحقيقة، من بين أهم المزارع، لكن حققت الكثير من المزارع الأخرى أرباحاً مماثلة. اعتمد الرأسماليون من كل الطبقات على الضرائب، والأوقاف، وحتى المزارع لزيادة أموالهم في بلد تقدم فيها الصناعة والتجارة القليل من الإيرادات من أجل عملهم. كانوا يخافون خسارة جزء من أرباحهم، إذا وافتهم المنية في أول عامين أو ثلاثة من امتلاكهم لها. لا يمكن لأقاربهم تجريدهم من مزارعهم إن كانوا على قيد الحياة إلا عبر حكم مصادرة لكل الأملاك. يصبح صاحب السيادة، في حال حدوث ذلك، سيداً على الأرض المصادرة، ويستطيع تأجيرها سنوياً، أو وضعها في حساب الخزينة، أو جعلها من الأوقاف. لا يدخل الخاضعون للجزية، المستثنون من اكتساب الأراضي، في هذه المضاربات مثل الممولين، وتُسحب من أرباحها واحد ونصف وحتى اثنان بالمئة من الفوائد في الشهر.

وإذا كانت الفوائد التي تحصل عليها مصلحة الضرائب تقدم للسادة لإرضاء الحكومة التي تقدم لهم المزارع الكبيرة بشروط قديمة، تسعى الدولة لتعويض هذه الخسارة عبر رفع سعر إيجار المزارع الأخرى بأكبر قدر ممكن، مما يسمح للمتاجرين بالسيطرة على الولايات. أصبحت المزارع التي لم تكن تدفع للخزينة، في عهد أحمد الثالث إلا ثلاثين أو خمسة وثلاثين ألفاً، تدفع لها الآن

أكثر من مئة وخمسين ألفاً. كانت مزرعة غلاطة، على سبيل المثال، تقدم في ذلك العصر أربعين ألف قرش في السنة، وبينما تقدم مزرعة ضاحية القسطنطينية حالياً مئتي ألف قرش. وهنالك بعض المزارع، أيضاً، التي لم تستطع تحمل ارتفاع عبء الضرائب التي كلفت بدفعها، فقامت الحكومة، كي لا تخسر شيئاً من دخلها العادي، منذ سنوات عدة، بضم هذه المزارع المفلسة إلى مزارع أخرى رابحة.

أحرج نظام الإيجار الشديد هذا جميع الولايات. مُنحت اثنتان وعشرون مزرعة مدى الحياة للمحافظين، الذين أغلقوها أو استخدموها لحسابهم عبر ضباط عُينوا بمناصب فويفود، ونزير، ومحصل، وآغا، إلخ، كانت تُفرض الضرائب في جميع المجالات وكان هنالك ضرائب تفرض على العامة، وكانت المبالغ التي تجبى منها تقدم للقادة. وسُميت هذه المزارع الاثنتان وعشرون، بالمالكانات. مُنحت ثلاثة ولايات أيضاً للباشوات الذين قاموا بقيادتها، والذين غُيَّرت ألقابهم إلى منصب ميري.

وكانت الإيرادات الطارئة تتألف مما يلي :

1–التمويل الذي يدفعه الملاّك الجدد للمزارع التي يملكونها مدى الحياة. ويمكن أن تجلب لهم أكثر من ثلاثة ملايين في العام.

2–ضريبة عشر التمويل التي يدفعها المالك من أسهم المزرعة، والتي تقتطع عند كل نقل للملكية لشخص آخر.

3–الاستحقاقات التي يجب على الباشا دفعها يوم تعيينه.

علاوة على ذلك، فإن صاحب السيادة يدفع، بشكل شبه دائم، للخزينة العامة، ضرائب خاصة عن أرباح الفندق وضرائب عن المبالغ المترتبة عن المصادرات، وعن الأحكام بشروط مسبقة على مجرمي الدولة، لتخفيف حكم الإعدام المتخذ بحقهم.

وهنالك أيضاً حق صك العملات، والذي يعتبر من حقوق الملكية التي تميز السادة عند المسلمين، حيث قام أورخان، ابن وولي مؤسس السلالة العثمانية، عام 1328، بصك قطع نقدية من الذهب والفضة. وفي ذلك العصر، كان الحرفيون المميزون في صك النقود يعملون تحت إمرة السلاطين السلجوقيين وخانات موغولز التبريزي. حملت النقود الجديدة صورة الأمير، وآية من القرآن الكريم. أضاف إليها السلطان محمد الثاني، بعد فتح القسطنطينية، أبهى شعارات سلطان

القارتين وملك البحرين، أي روملي والأناضول، من البحر الأبيض والبحر الأسود، والتي قام من تربع على العرش بعده بتزيينها حسب ما أراد.

كانت الدولة تصك عملتها في مدن عدة، مثل أدريانوب، والقاهرة، وازمير، وأرزروم، وغيرها من المدن. كانت هذه المنشآت المتنوعة، التي تقدم النقود المطلوبة للنفقات العامة في هذه الأجزاء من الإمبراطورية، توفر نفقات نقل السبائك والقطع النقدية. وكان مسموحاً للجنرالات القادة العامين للجيوش، خلال الحروب ضد الفرس على وجه الخصوص، بصك النقود في المدن حيث توجد مقراتهم، لتسهيل دفع أجور الفرق ونفقات الحملة، ولكن كان لذلك نتائج سيئة جداً : فقد زُوِّرت العملات، مما أدى إلى اضطرابات خطيرة في عصور عدة.

منذ حكم محمد الأول، لم يكن للإمبراطورية سوى مركز واحد لصكّ العملات، ألا وهو السرايا. حيث كان مقاولو استثمار المناجم يقدمون الذهب والفضة، بالإضافة إلى تسليم جميع المعادن الثمينة التي يستخرجونها إلى مصلحة الضرائب، بقيمة تعلو كثيراً عن قيمتها الحقيقية، مما أعطى عهد السلطان ربحاً يزيد عن ثلاثين بالمئة. ولكنهم وجدوا، مع ذلك، طريقة لتعويض هذه الشروط القاسية، كان مديرو هذه المناجم يأخذون جزءاً من الإنتاج متحملين هذه الظروف السيئة مقابل الحصول على المال. كانت المناجم الأكثر غنى هي مناجم إرغاني وغيبان في حكومة دياربكر، ومناجم غوموش–خانيه بالقرب من طرابزون، وكانت جميعها خاضعة لرقابة مدير خاص. كان مقاولو مناجم النحاس يعملون في شروط أفضل من غيرهم، فبعد تقديم الكمية المتفق عليها من المعدن الثمين للحكومة بالمبلغ المحدد والمتواضع جداً، يستطيعون بيع ما تبقى لحسابهم الخاص، كانت هذه المناجم أكثر استثماراً من مناجم الذهب والفضة. كان النظام الضريبي يعيق استخراج هذه الثروات من باطن الأرض، كما أنهم كانوا يخشون استغلال السكان في الولايات بسبب عمل السخرة الذي كان موجوداً في هذه المناجم.

كان مدير مختص يقوم بإدارة تصنيع العملات، ويوجد تحت إمرته اثنا عشر حرفياً مختصاً في هذا المجال، وحوالي خمسمئة عامل. يقوم مسؤول بمراقبة عملياتهم في المكتب الثاني للمالية. يمنح مركز العملات أرباحاً سنوية تقارب المليون، يعطى منها العشر للمدير المختص، ولكن كانت العملة التي تصك منذ عهد محمد الثالث منخفضة. لم تكن هذه العملات متوفرة في الإمبراطورية، بسبب المبالغ الضخمة التي كانت تدفع من أجل الحج إلى مكة المكرمة، والبضائع القادمة من الهند والفرو الروسي. يعتبر اقتصاديون وطنيون أن هذه الأمور الثلاثة كانت تُخرج

من البلد حوالي عشرين مليون قرش في العام، والتي كان أغلبها من الذهب. كانت القطعة الأكثر قيمة تسمى المفضلة، وكانت تزن ثلاثة دنوك. كانت تعادل في البداية قرشين أو ثلاث، أما حالياً فهي تعادل خمسة.

ارتفعت الإيرادات العامة، العادية منها والطارئة، سنوياً إلى خمسة وثلاثين مليون قرش، يقدم حوالي نصف هذا المبلغ للخزينة العامة، بينما يخصص القسم الثاني لتغطية المصاريف المحلية والجارية، ويوزع على مختلف فروع الإيرادات. بهذه الطريقة حصل شاهر–أميني المدير الأول للسرايا على قرض ثابت يبلغ ثمانمئة وخمسين ألف قرش في العام لإصلاح جزء من منزل السلطان، كما حصل على قرض آخر يصل إلى تسعمئة ألف قرش لتأمين نفقات السرايا، وقرض ثالث مؤلف من مئتين وخمسين ألفاً لمقر غلاطة. يستطيع مدير المطابخ الحصول على تسعمئة ألف قرش، وثلاثمئة ألف يحصل عليها مدير الاسطبلات، وثلاثمئة ألف من أجل مدير اللحوم والجزارة. يمنح مبلغ مشابه لمدير الأميرالية. يحصل مدير مركز الخيول على قرض يعادل ثمانية وثلاثين ألف قرش. وتقدم جمارك القسطنطينية سنوياً إلى رئيس المخصيين السود مبلغاً يقدر بستمئة وستين ألف قرش لإصلاح الحرم الإمبراطوري، ومبلغاً آخر يبلغ مئة وأربعة وخمسين ألف قرشاً لدفع أجور التقاعد للضباط كبار السن، ولمساعدة الأرامل واليتامى، إلخ. وتقدم جمارك التبغ ولنفس الغاية ثلاثمئة وخمسة وسبعين ألف قرش. عدا ذلك، فإن كل ولاية تقدم، مباشرة، حاجاتها الخاصة.

أما في زمن السلم، لا يجب على النفقات العادية التي تدفعها الخزينة أن تزيد عن ثلاثين مليوناً. كانت تصرف بشكل رئيسي على فرق البرية والبحرية، وإصلاح بلاط السلطان. أما المصاريف العامة الأخرى فكانت تُغَطّى بطرق مختلفة. هنالك مجالات تخدم امتيازات السلطان والأمراء والأميرات النبيلات. يسحب الصدر الأعظم والأميرال الكبير والمحافظين إيرادات الأراضي المخصصة لهم. وتقدم المقرات العسكرية المال لفرق الفرسان وإلى عدد كبير من الموظفين. ولا يخضع رجال الدين والعبادة والقضاء لتمويل من الدولة، حيث تقوم الأوقاف بإصلاح المعابد، ويقوم الوزراء بخدمتها، ويحصل القضاة على حقوق قضائية تسمح لهم أخذ المال.

لا يتلقى الموظفون المدنيون، بدءاً من وزير الدولة حتى أبسط مستخدم في مكتب، أي أجر محدد ؛ كانوا يعيشون على الرسوم التي يأخذها مكتبهم. لا يوجد استثناء على الإطلاق إلا لصالح الأعضاء الثلاثة للديوان، الذين يشغلون مناصب إبداعية، والذين يتقاضون أجوراً

منخفضة جداً : الأول هو النيشانجي الذي يتقاضى ستة آلاف وستمئة وعشرين قرشاً، الثاني هو الدفتردار ويحصل على ألفين وثلاثمئة وثلاثة وثلاثين، أما الثالث فيتقاضى ألفاً وستة وستين. لا تكلف الأجور التقاعدية الدولة كثيراً لأنها لا تعطي هذه الأجور إلا لعدد قليل من الوجهاء القدماء الذين لا يملكون ثروة : لا يتقاضى الوزير المقال إلا خمسة أو ستة آلاف قرش في العام، ويحصل المفتي السابق على ثلاثة آلاف واثنين وأربعين والقاضي العسكري على خمسمئة.

يتم حساب الإيرادات والمصاريف حسب السنة القمرية، عدا سلعتين، الضريبة العشرية على الفواكه والثانية أجور البحارة وحاميات الولايات. يتم إغلاق الضريبة العشرية الإقليمية في شهر أيار وتوزع على الفرق. وقد بدأت الدولة عام 1741 بحساب مدفوعات جزء من الميليشيات حسب السنة الشمسية، واستمروا في ذلك حتى الآن، بحيث أن فرق البحرية وكل الحاميات تقريباً التي توجد خارج العاصمة يتبعون هذا التقويم، مما يسمح للدولة بتوفير أحد عشر يوماً من الدفع في العام، بينما تُجبى باقي الضرائب حسب السنة القمرية.

في عهد السلطان محمد الثاني، ارتفعت إيرادات الدولة بالكاد لتصل إلى عشرة ملايين قرش، ثم ارتفعت في عهد السلطان سليمان الأول إلى ستة وعشرين مليوناً، وفي عهد السلطان محمد الرابع لم تحقق أكثر من عشرين مليوناً.

كان للحكومة في أوقات الحرب موارد قليلة من أجل دعم النفقات الاستثنائية. لذلك اعتمدوا على طرق الدعم التالية :

1-التعويض المالي الذي يقدمه مالكو المقرات العسكرية؛

2-ضريبة العشر على التمويل المطلوب من أصحاب الأراضي العامّين ؛

3-الخدمات المتعلقة بالمقاطعات.

احتفظت الدولة بإمكانية شراء السندات العسكرية بأسعار منخفضة جداً، وكانت تسمى قديماً الأسعار الضريبية.

لم تكن الأمة تسمح بمساهمات سرية غير تلك التي يسمح بها القانون الديني، ولم يكن للدولة، بسبب القروض، القدرة على اقتراض الموارد والأوراق النقدية، وعندما تُستنفذ الأموال، تلجأ الدولة للعنف للحصول على الأموال. لذلك سمحت الدولة لنفسها استهداف المساهمات العشوائية للمدن والأرياف حيث كانت الأموال تجبى تحت تهديد السلاح والدعم الحربي، كان على المصرفيين،

والملاّك، وجميع الموظفين الدفع على طريقتهم، أو بالأحرى حسب رغبة السلطات، كما يُعاقب كل من يحاول المقاومة بصرامة. وكانت الدولة، عند الحاجة الماسة، تقدم أفضليات لأصحاب الأراضي للحصول على الأموال.

كانت الحروب المتكررة تمنع السلاطين بشكل شبه دائم من جمع الأموال للخزينة. قمنا بحساب استهلاك كل حملة عسكرية، وقد توصلنا أنها تتراوح بين عشرة واثنتي عشر مليون قرش. بعد إحلال السلام لعدة سنوات، ترك محمد الأول بعد موته مبلغ خمسة عشر مليوناً. وضاعف بعده مصطفى الثالث، هذا الأمير المقتصِد، الخزينة لكنه بددها بعد مدة قصيرة في حرب كارثية ضد روسيا. لجأ هذا السلطان، بسبب الحاجة الملحة، إلى بدائل مؤسفة، ألا وهي تزوير العملة، التي شهدت عام 1771، انخفاضاً حاداً بحوالي اثنين وعشرين بالمئة. تكررت هذه العملية مرتين أو ثلاث من قبل خلفائه، حيث أضحت قيمة العملة حالياً تصل بالكاد إلى نصف ما تمثله.

فُصلت الخزينة العامة، المسماة خزينة المسلمين، حسب التعبير القديم المعرف في القانون، عن الخزينة السيادية الخاصة. استُخدم هذان الصندوقان منذ ذلك الوقت مدة قرنين من الزمن. وقد قدم السلطان، في سنوات المحنة، أموالاً للدولة مقابل بعض الالتزامات التي نظر فيها قاضيا الجيش، ووقعها الصدر الأعظم والدفتردار الأول. يبلغ حجم هذه الديون حالياً أكثر من اثنين وأربعين مليوناً، ويحتفظ السلاطين بحق إعادة منحها مرة أخرى. وفي حال غُطيت جميع المصاريف، يبقى هنالك أموال في الخزينة العامة يجب أن تمنح للسلطان. ويجب على الدولة أيضاً، دفع مليونٍ ونصف المليون لصندوق الأوقاف، الذي كُلف بإدارته رئيس المخصيين السود. سُمي هذا الصندوق بالدولاب، ويحتفظ به في السرايا، تماماً كالخزينة العامة وخزينة عهد السلطان.

إن الدولة التي لا تقدم قروضاً للشعب، ليس لها أي قروض أخرى، بل هي على العكس، دائنة بعدة ملايين متراكمة يجب على أصحاب الأراضي دفعها والذين يجدون طريقة للحصول على مهلة من عام لآخر لكي لا يسددونها. من بين هؤلاء سادة في البلاط، ووزراء، وعلماء دين، الذين يتبع من أجلهم الدفتردار طرق عدة لتجنيبهم الدفع اعتماداً على دوافع خاصة.

الفصل الثاني

دائرة المالية

لم يكن للإدارة المالية في البداية إلا رئيس واحد، ألا وهو الدفتردار، ثم قاموا بتنصيب شخص آخر، الأول لدائرة المقاطعات في أوروبا، والثاني لدائرة أسيا الصغرى، وكانوا يختلفون عن بعضهم البعض بلقبي دفتردار الأناضول ودفتردار رومالي.

نصب سليم الأول شخصاً ثالثاً لإدارة المالية في سوريا، ومصر، وديار بكر التي كانت تتبع لقوانينه. بعد ذلك، أنشأ سليمان الأول منصباً رابعاً لإدارة المالية لهنغاريا ومقاطعات منطقة الدانوب. في عهد سليم الثاني ومراد الثالث، أصبح لكل حكومة الدفتردار الخاص بها، لكن الاختلاسات التي قام بها هؤلاء العملاء من مصلحة الضريبة أدت إلى إعفائهم من مناصبهم. بعد خسارة هنغاريا، تلقى منصب الدفتردار الرابع، الذي يقيم في القسطنطينية، المصير نفسه، ولم يتبقى إلا ثلاثة مناصب، حيث كُلِّف الأول وحيداً بالإدارة المالية، وبقي الآخران يحملان اللقب حتى عهد سليم الثالث الذي منحهما بعض المهام.

كان الدفتردار الأول، وزير المالية، أو أمين الصندوق، عضواً في الديوان. كان يتلقى كل مساء تقريراً عن عمليات الخزينة العامة، ويعرض الوضع على الصدر الأعظم، من مرة إلى ثلاث مرات في الأسبوع. كان يصدر جميع الأوامر التي تتعلق بالدفع لتنفيذها، والوثائق التي تسلم للصندوق العام، والتي يجب أن يوقعها الدفتردار والصدر الأعظم بالأحرف الأولى، لكن بعد انتهاء المعاملة، يمكن لوزير المالية تعليق الدفع أو الرفض.

من المهام الأكثر أهمية للدفتردار الأول هي التأكد من أن جميع الفرق في الحاميات يتلقون أموالهم بشكل منتظم وثابت ثلاث مرات في العام. كل تأخير أو حتى عدم دفع كامل المبلغ قد يؤدي إلى انتفاضة الميليشيات، مما قد يؤدي لاضطرابات في العاصمة، حدث ذلك مرات عدة في التاريخ. قد يكون الدفتردار أول ضحية لغضبهم، لذلك فهو أكثر شخص مهتم بدرء هذا الخطر. كان يستفيد من حالة الفوضى هذه للإسراع في تأمين المال اللازم للخزينة عبر أشخاص نافذين.

كان الدفتردار أيضاً يدير جزءاً من الإرادات الخاصة لصاحب السيادة، خاصة تلك التي تأتي من المصادرات. لم يكن يحصل على أجر ثابت بل كان يتقاضى أجره من الرسوم التي يحصل عليها عن كل الأوراق التي تصدر من دائرته.

وهناك خمسة ضباط بارزين تحت إمرته :

1–باش–باكي–كولي، مكلف بتغطية الديون العامة، وكان تحت إمرته ستون موظفاً لاستدعاء وحبس الأشخاص المدينين للدولة ؛

2–جزية–باش–باكي–كولي، وكان يمارس نفس العمل، لكن فيما يخص الضرائب المتعلقة بأصحاب الأراضي ؛

3–فيزيندار–باشي، الذي كان يترأس في داخل خزينة الدولة الإيرادات والمدفوعات؛ يوجد تحت إمرته أربعون موظفاً يعملون في فحص العملات، ووزن الذهب، إلخ ؛

4–السيرجي–نازيرل ؛

5–السيرجي–كلفاسي ؛

يقوم هذان الموظفان بتسجيل العمليات في الخزينة.

تتضمن دائرة المالية خمسة وعشرين مكتباً، يدير كل منها رئيس خاص، يتم تعيينه بمنصب خوجاكيان، ويجتمع الجميع في مبنى وزارة المالية.

تتألف هذه المكاتب من :

1– مكتب عام للسجلات التي تحتوي على الإيرادات والمصاريف. تتلقى هذه المكاتب يومياً تقرير عمليات الخزينة العامة. تقدم جميع المكاتب الأخرى تقريراً ملخصاً عن عملهم ؛ ويسمى أيضاً المكتب الكبير، أو الميزان. يتم إرسال حالة الوضع المالي كل عام، أو كل ستة أشهر، ويتم احتسابها على شكل منح. يوجد ثلاثة أنواع من المنح الأولى تبلغ خمسمئة قرش، أما الأكثر شيوعاً فتدعى اليونانية أو الرومانية، وتدعى الثانية منحة الديوان، وتبلغ أربعمئة وستة عشر، أما الثالثة فتسمى منحة مصر، لأنها لا تستخدم إلا في هذا البلد، وقيمتها مرتفعة وتبلغ قيمتها ستمئة وعشرين قرشاً. وتقدم المكاتب الأخرى لدائرة المالية، بالإضافة إلى الخزينة، حساباتها بالآقجة، والقروش، والدينار الأفرنتي. يشكل القرش مئة وعشرين آقجة، وتشكل مئة ألف آقجة ويوكاً واحداً أو ثمانمئة وثلاثة وثلاثين قرش وثلث. كان القرش، فيما مضى، يساوي ثلاث ليرات.

2–المكتب الرئيسي للمحاسبة، وهو مكلف بتسجيل 1–ذخائر الحروب ؛ 2–المزارع السنوية المؤجرة مدى الحياة ؛ 3–ضرائب المقاطعات ؛ 4–أجور الحاميات في الأماكن الحدودية ؛ 5–

النفقات المسؤولة عن المدراء الأربعة للقصر، والبحرية، وصناعة المدافع، وصناعة البارود. إنه مكتب العقود لحساب الدولة. يقوم المكتب بدراسة حسابات الخزينة وإرسال الوثائق الرسمية للدفع.

3-مكتب حسابات الأناضول، وهو مسؤول عن السجلات المتعلقة مختلف المزارع، لحساب فرق الحامية في هذه المنطقة، والمعاشات التقاعدية للمحاربين القدماء.

يتكون رؤساء هذه المكاتب الثلاث من مستشاري الدولة وخمسة خوجاكيان من الدرجة الأولى.

4-مكتب مراقبة فرقة الفرسان، وهو مكلف بإعداد أدوار الفرسان، والتأكد من وضع أجور ضباط بيت السلطان، الملقبين بالآغاوات الداخليين، والأشخاص المكلفين بخدمة الاسطبلين الخاصين به، وموظفي القصر.

5-مكتب السباه (الفرسان) .

6-مكتب السلحدار (المشاة).

يسلم هذان المكتبان بطاقات الدفع للجنود من هذين الفرقتين من الفرسان. يجب أن تمر هذه البطاقات عبر رئيس المكتب الرابع، الذي يختم على كل منها بالحبر الأحمر حرف «M» ليشير إلى كلمة « menstour » والتي تعني متوافقة. يتبع لكل مكتب من هذه المكاتب الأربعة، في هاتين الفرقتين للفرسان، لمكتبٌ خاصٌ به يقوم بإرسال بطاقات الدفع، في مركز الأغاوات.

7-مكتب الحسابات في المدن المقدسة، وهو مكلف بالسجلات المتعلقة بالمنح المقدمة للمساجد في الإمبراطورية، وأجور رجال الدين الذين يخدمونها، والممتلكات الخاصة بمكة والمدينة المنورة، سواء كانوا في العاصمة أو في القاطعات الأوربية. يرسل هذا المكتب وثائق تسمية وزراء العبادة للاستخدامات الدينية، في القسطنطينية وفي روملي، المستندات التي يجب تقديمها إلى المكتب العاشر، للحصول على موافقاتهم.

8-مكتب حسابات الجزية، وهو مكتب مسؤول عن هذه الضرائب الخاصة. يتم إرسال البطاقات إلى هذا المكتب كل عام لجباية الجزية.

9-مكتب الرسوم، ومن بين صلاحياته الرسوم المتعلقة بكل المناطق الحدودية، والفوائد المتعلقة بالمقاطعات في زمن الحروب، والمؤونة المقدمة للفرق خلال الحملة، وما تمنحه الدولة من طعام وأعلاف، وأموال للباشوات والجنرالات وللموظفين المدنيين بعد انتهاء الحرب.

10–مستشارية الدائرة المالية، هنا يصدرون موافقات وزراء العبادة، والإداريين في الأوقاف، والأشخاص الحاصلين على منح عن هذه الممتلكات الدينية. يقومون في هذا المكتب أيضاً بإصدار المراسيم المتعلقة بالمالية، والتي تتضمن توقيع صاحب السيادة، وفقرة يكتبها الدفتردار الأول.

11–مكتب التقويم، وهو مكلف بدفع أجور فرق البحرية.

12–مكتب مراقبة المشاة. يراقب المكتب بطاقات الدفع التي تمنح بأمر من رؤساء فرق المشاة الأربعة، بالإضافة إلى فرق الفرسان في المكتب الرابع.

13–المكتب الصغير لحسابات الأوقاف، وهو مكلف بسجلات المعاشات الممنوحة لأولئك الذين كانوا يعملون في المؤسسات الخيرية.

14–المكتب الكبير للمناطق الساخنة، وهو مسؤول عن أدوار الحاميات، والميليشيات في المقاطعات التي تستخدم أحياناً على المناطق الحدودية، خاصة على اتجاه الدانوب.

15–المكتب الصغير للمناطق الساخنة، وينظم أدوار الميليشيات في الولايات المخصصة لتعزيز الحاميات في موريا وألبانيا.

16–مكتب المزارع والمناجم. وهو متخصص في : 1– ضرائب جمهورية الأفلاق، ومولدوفا ؛ 2–ضرائب الحشود البوهيمية ؛ 3–مناجم الذهب والفضة ؛ 4–الضرائب المفروضة على زراعة التبغ ؛ 5–الضرائب على الترانزيت لنفس السلعة ؛ 6–ضرائب الجمارك في المدن الرئيسية لروملي، ومن ضمنها القسطنطينية.

17–مكتب الأجور، أي الأجور المقدمة للموظفين الحكوميين.

18–مكتب مزارع المناطق، وهو من يعطي المُهل المتعلقة في المزارع السنوية التي تخضع لملكية الدولة، وللأشخاص الذين يخدمون السلاطين، أو للذين يتبعون للصدر الأعظم، الباشوات، إلخ.

19–المكتب الرئيسي للمزارع. ومن مهامه : 1–المزارع في المحافظات المسماة نازارات، مثل مزارع روسجوك، ويوريوفا، وسيليستري، إلخ ؛ 2–مزارع الأرُز في الفلبين، وتوسيا، وتاتار–بازاري، إلخ ؛ 3–مزارع المياه المالحة إنزو، أخيولي، سالونيك، إلخ ؛ 4–مزارع صيد السمك في البحر الأسود والبحر الأبيض ؛ 5–مزرعة الخشب والغابات.

20–مكتب مزارع المدينتين المقدستين ؛ المكلفة بكل ما يخص الأوقاف ورجال الدين في الأناضول، مثل المكتب السابع المكلف في روملي.

21–مكتب مزارع القسطنطينية، والذي يوفر المؤن لهذه العاصمة ولأندرينوبل ؛ ومزارع سالونيك، ولاريسا، وترخالة ؛ الضرائب، ميزان، التي تقدم الحرير للبلد، والضرائب المفروضة على أعمال الذهب والفضة.

22–مكتب مزارع بروسيا : المزارع في حكومة خودافيندكيار، والتي تعتبر بروسيا مدينتها الرئيسية.

23–مكتب مزارع أفلونيا، التي تضم، أيضاً، مزارع نيغريبونت.

24–مكتب مزارع كافا. لا يوجد، حالياً إلا بعض المزارع الموجودة في الأناضول.

25–مكتب التأريخ، حيث تؤرخ جميع الأوراق العامة الصادرة من باقي المكاتب، ويُرسل إليه الاستدعاءات التي تطلبها الدولة من مدينيها في مختلف فروع الإيرادات.

هذا هو جدول الدوائر الواسعة حيث يعمل أكثر من سبعمئة موظف، يوجد منهم حوالي مئة وخمسون في كل مكتب من المكاتب الثلاثة الأولى. يوجد في كل مكتب العديد من الموظفين الرئيسيين الذين يدعون خلفاس، وموظف أول كيسيدار، الذي يقود العمل، ويقدم المراسلات للرئيس خادجياكان ليوقعها، وأيضاً ليقوم الوزير بتوقيعها بالأحرف الأولى، كما يحرر هذا الموظف التقارير الرسمية المتعلقة بشؤون مكتبه.

نظم محمد الثاني هذه الدائرة، ثم أُنشئت بعد ذلك فروع إدارية جديدة تدريجياً سبعة مكاتب أخرى في سليم الأول، وسليمان الأول، وأحمد الثاني، لكن لكي لا يتغير التقسيم السابق، ضُمت هذه المكاتب الجديدة للمكاتب الموجودة ومُنح رؤساءها الخاصون منصب **خلفا**.

وتتألف المكاتب من :

1–مالكانة–خلفسي، للمراقبة العامة للمزارع مدى الحياة (مالكانة) ؛ 2–زيمت، لديون الدولة ؛ 3–مخلفات، للمصادرات والخلافة المنقولة لصاحب السيادة : وضُمّت هذه المكاتب الثلاثة إلى المكتب الثاني (باش–محاسبة) ؛ 4–الكليمية، لجباية ضرائب الكليمية البالغة عشرة بالمئة على المزارع مدى الحياة ؛ 5–المنزيل، لمركز الخيول ؛ 6–آدد أغنام للضريبة على مزارع المواشي : ضُمّت هذه المكاتب الثلاثة إلى المكتب التاسع (موفكوفات–كاليمي) ؛ 7–البيسكوبوس–خلفسي،

المكلف بكل ما يتعلق بكنائس وأديرة المسيحيين في البلد، وقد ضُمّت للمكتب العاشر (مالية–كاليمي).

يوجد أيضاً مكتب خاص، تحت اسم أودا، والذي يعني غرفة، وسكرتارية الوزير. وهو تحت إدارة خوجاكيان ويحمل لقب مكتوبدجي، أو معاون، ويهتم بثلاثة أمور : المراسلات العامة للوزير، وتقاريره للحكومة، وإصدار عقود مزرعة مدى الحياة أو فروع أخرى من الإيرادات العامة.

يوجد في دائرة المالية محكمة ضريبية، والتي يُعين قاضيها، الذي يحمل لقب ميري–كياتبي، من قبل رئيس القاضاة في روملي. يحكم هذا القاضي جميع القضايا المتنازع عليها بين مصلحة الضرائب والأشخاص. تعود هذه القضايا لأولئك المهتمين في الشؤون المالية لأصحاب المزارع الذين وافتهم المنية، أو المحرومين من ممتلكاتهم بسبب مصادرتها. يعتلي الجامع العام للضرائب مهام جامع مصلحة الضرائب أمام هذه المحكمة. تعتبر الرسوم القضائية التي تحصل عليها هذه المحكمة سنوياً مرتفعة، حيث يمنح خمسها للقاضي، أما الباقي فيأخذه رئيس القضاة.

تسمى مكاتب دائرة المالية، مكاتب البلب العالي والأرشيف، بالمكاتب الإمبراطورية.

الولايات

يفرض السلطان العثماني، في البلدان المفتوحة، ضرائب على أراضي السكان المسحيين واليهود، الذين يؤكدون حقوق ملكيتهم. وتشكل هذه الضريبة التي هي إما ضريبة ثابتة أو ضريبة على بعض الفواكه المزروعة في الأرض ويتراوح المبلغ الذي يجب جبايته بين العُشر وحتى النصف. لا تدفع الصناديق الريفية التي يملكها المسلمون عُشْر مبلغ الضريبة. تخضع هذه الأحكام لتعاليم القانون الإسلامي. يتم ضم جزء من الأراضي إلى المنطقة، وليس لأولئك الذين يملكونها أي حق في التصرف بها سوى نقلها إلى أبنائهم. ويوجد ثلاثة أنواع للملكية : التابعة، والعشرية، والمملوكة للدولة.

توزع الأراضي المملوكة للدولة على العسكريين، وحتى على الموظفين المدنيين، وتحتفظ الدولة بحقها في الضرائب العامة التي يجب على المستأجر دفعها، وبحقها في ممارسة الأحكام القضائية عليهم، ويجب على هؤلاء المستأجرين أن يؤدوا الخدمة العسكرية في فرقة الفرسان في الجيش، وتحدد الضريبة حسب قيمة كل أرض.

تدعى كل الأراضي التي تزيد إيراداتها عن عشرين ألف آقجة بِ زياميت، أما الأراضي الأخرى فتسمى تيمار. أما الذين يملكونها فيُدعون بِ سيباهس، أو الفرسان، ويتبعون رئيس المنطقة، ويتبع العديد من هؤلاء الرؤساء إلى القائد الأعلى الذي يخضع مع غيره لقائد المقاطعة. يملك كل من هؤلاء الفرسان أرضاً ذهبوا للحرب من أجلها مع فرسان الجيش. حيث وكانوا، في زمن السلم، يعملون في الفرقة في المقاطعة، تحت سلطة القائد.

في عهد أول ستة سلاطين، كانت الملكيات العثمانية منقسمة إلى حكومات صغيرة وتسمى الأعلام، والتي يتلقى رؤساؤها رتبة مكونة من رمح على رأسه ذنب حصان، كعلامة مميزة للقيادة، ويرمز إليه بِ «توغ». كانوا يخضعون لمحافِظَين عامين اثنين، أحدهما لروملي والآخر للأناضول، شملت هذه الرتب الممنوحة للقادة كل البلدان التي كانت تحت سلطة العثمانيين في أوروبا وآسيا. كان المحافظ الأول يقيم في موناستري أو صوفيا، في صربيا، أما الثاني فكان يقيم في البداية في أنوغرا، ثم بعد ذلك في كوتاهيا. كانوا مقلَّدين بلقب ميري–ميران، أي قائد القادة. كان لالا شاهين، أول جنرال عثماني حصل على هذا المنصب عام 1376، مع منصب الباشا، كما أن تيمورتاش كان أول ميري–ميران لروملي.

رفع محمد الثاني عدد الباشوات أو المحافظين، بعد فتح القسطنطينية، كما فعل من خلفه كلما ازدادت فتوحاتهم. لكن، في عهد مراد الثالث، حدث تنظيم جديد فقد قسم هذا السلطان الإمبراطورية إلى حكومات كبيرة، مؤلفة من عدة لواءات، وأعطى محافظيها–العامين ألقاب الوزير والباشا، مع ثلاثة أشرطة، ورفع القادة العاديين من ليفا إلى منصب مير–ميران أو باشا بشريطتين. لم يستمر هذا الوضع لوقت طويل. حيث كان في البداية لثلاثة أعوام، ثم عامين، وفي النهاية لعام واحد. وكانوا يتجنبون ألا يصبح هؤلاء القادة أقوياء جداً أو أن يمارسوا سلطتهم في نفس الولاية. مع ذلك، لم يتوانى المؤرخون عن وصف هذا الإجراء بالهراء، أو بالأحرى جشع الوزراء، الذين استغلوا هذا الوضع للحصول على الثروة.

تدفع أكبر ثلاثة لواءات، وهي البوسنة، وموريا، وآيدين–إيلي، ضريبة كل عام للمحافظين العامين الذين تتبع لهم هذه اللواءات ؛ الذين يدفعوناً مبلغاً من المال عند كل تأجير جديد، والذي يبلغ اثنتين وخمسين قرشاً للأول، ومئة ألف للثاني، وخمسة وسبعين ألفاً للثالث. ويُترك لهم العديد من الضرائب العامة، وتعد امتيازاتهم الأعلى بين جميع المحافظين في بقية الولايات.

مُنح لواء اتغاليبولي، وروديس إلى قادة السفن. أما قيادة لواء إيرغاني في دياربكر فقد مُنحت حالياً إلى مدير المناجم في هذا القضاء. قُدمت جزيرة قبرص، كامتياز، للصدر الأعظم، وحصل الضابط الذي أجَّرها له لقب محصل. شكّلت الجزر الصغيرة الثلاث والثلاثون لواءً شكّل بدوره امتيازاً لكبير الأميرالات، الذي كان يؤجرها لشخص من النبلاء. تدعى هذه الولاية جزيرة، وتضم بالإضافة إلى جميع الجزر، عدا غانديا، غالبية الممتلكات البحرية في الإمبراطورية، مثل موريه، ونيغريبون، ووليبانت، شواطئ آسيا الصغرى، ودردنيل، إلخ.

لم يكن المحافظون العامّون ولا القادة يُسمّون إلا لعام واحد، عدا المحافظون في اللواءات الاثنتين والعشرين المؤجرتين مدى الحياة، وفي رودس، وغاليبولي، وعدا قادة إيدوس، ويانوفا، وتشيرمن.

يُقسم كل لواء إلى أقضية، بعضها مؤلف من مدينة مع توابعها، والبعض الآخر من نواحٍ تتضمن مدن. تتنوع الأراضي، كما رأينا سابقاً، كما يلي :

-أراضٍ موروثة، سواء كانت للجزية أو للضريبة العُشرية، وتصنف حسب زمن الفتح.

-الأوقاف، وهي مخصصة لبناء المساجد والتكيّات للعبادة.

-المملوكة للدولة، وهي غير قابلة للتصرف بها، ومقسمة إلى تسعة مستويات :

1-المناطق التي تعود إيراداتها للخزينة العامة ؛

2-الأراضي الشاغرة ؛

3- المناطق الخاصة بصاحب السيادة ؛

4-الممتلكات الإمبراطورية، التي تعود، في جزء كبير منها، للمصادرات والأراضي التي ليس لها وريث والتي تصبح ملكيتها للسلطان بوفاة مالكها دون أن يكون له أي وريث شرعي.

5-امتيازات عهد السلطانة الأم، والأمراء، والأميرات النبيلات ؛

6-الأراضي الخاصة بالوزراء، وهي الأراضي التي تُمنح للضباط ذوي المناصب العالية، والحاصلين على لقب وزير ؛ مثل : الصدر الأعظم، وكبير الأميرالات، والباشا الحاصل على ثلاث رتب توغ ؛

7-المناطق الخاصة بالأمراء، وتُمنح للباشوات الحاصلين على رتبتي توغ ؛

8–الأراضي المزروعة بالشعير، تُمنح لحاكم اللواء، ولوزراء وضباط القصر ؛

9–الأراضي العسكرية، وتمنح للعسكريين أو للموظفين المدنيين، وأيضاً إلى أشخاص عاديين.

تعتبر غالبية الأقضية حسب طبيعة الأرض التي تكونها، والتي تخضع لسلطة الدولة، ملكية خاصة، أو مستأجرة مدى الحياة، أو نصف مستأجرة، أو أوقاف ؛ بينما تخضع تلك التي ليست منطقة مستأجرة أو وقف، لنواب القادة العسكريين. كان للسلطات الإدارية في سائر أنحاء الإمبراطورية عدا مصر تنظيم متشابه وكان المحافظ، الذي يجمع السلطات المدنية والعسكرية والذي يعتبر قاضياً فيها، مسؤولاً عن إحلال العدل. في جميع المدن الكبيرة، يقود ضابط، يحمل لقب السردار، جميع الانكشاريين في القضاء، كما يقود قادة يدعون كيهايا–يريس العسكريين التابعين لفرقتي الفرسان في الولايات، ويتبع الأمراء لقادة أعلى منه رتبة برتبة نقيب، ويتولى ضباط من الشرطة يدعون سوباشي موضوع الجزية، وهم قادة في مناطقهم الخاصة. أما المكلفون بتوزيع الضرائب والرسوم على النواحي فيدعون كوجا–باشي.

يحصل الضابط برتبة باشا على ثلاث رتب توغ، ويحصل على منصبه وعلى الرتب خلال مراسم مهيبة. قديماً، كانوا يستخدمون طبلاً أو علماً ثم أُستبدل بذيل الخيل المعلق برمح يوجد في نهايته حلقة من الذهب "توغ". كان مير–عالم، من أوائل الضباط في القصر الذين قدموا علماً وثلاث رتب توغ للباشا، ومنحه الريس–أفندي شهادة، وتلقى من نيشانجي رمزاً من رموز السلطان ومكتباً للكتابة من الفضة ومريلة من الحرير المطرز. على الفور، منح السلطان لهؤلاء الموظفين الثلاثة معطفاً من فرو السمور الأسود وجواداً ومبلغاً من المال يساوي خمسمئة أو ألف دينار أفرنجي. في حال غياب الباشا، يتولى معاونه السُلطة بالوكالة، ويقدم باسمه المنح المعتادة. كان الولاة يستخدمون، فيما مضى، رقم عهد السلطان، فلديهم الحق في اتخاذ الأوامر باسم صاحب السيادة. لكن كان لهذه الصلاحيات مساوئ ولهذا تم إلغاؤها في عهد أحمد الثالث. ولم يستخدمها بعد ذلك إلا الجنرالات، قادة الجيوش.

يتمتع منصب الباشوات بالعديد من الميزات الفخرية. يحصل الباشوات ذو الثلاث رتب توغ على تسع رتب توغ، وهو رقم مميز عند الأتراك، أما الذين يمتلكون رتبتي توغ اثنتين يحصلون على ستة، وأولئك ذو رتبة توغ الواحدة يحصلون على ثلاثة. لديهم موسيقى عسكرية، تؤلف حسب رتبهم، من تسعة، أو ستة أو ثلاثة مزامير، وطبول، وصنوج، وتُعزف مرتين في اليوم أمام مقراتهم، بعد الصلاتين الثالثة والخامسة. وعندما يظهرون في الأماكن العامة، يبدأ بعض

الضباط التابعين لهم بقراءة آيات دينية بصوت مرتفع، وينفذها السلحدار، مستلاً سيفاً من غمده، كرمز لسلطتهم. وكان لهم، حسب مناصبهم، رتبة واحدة، أو أربع، أو ست رتب شرف تزين بها بدلاتهم الخاصة. يشكل الباشوات طبقتين، وهما طبقة أوروبا وطبقة آسيا. تتبع كل طبقة في منصبها مبدأ الأقدمية لكن في زمن الحرب، يصبح الجميع تحت إمرة حاكم روملي والأناضول.

أما في الشؤون الإدارية، يعمل تحت إمرة الوالي شخصان أو ثلاثة ينتخبهم المسؤولون الرئيسيون في المقاطعة، ويوافق عليهم الباب العالي، ويُدعون الأعيان أو العملاء، ويمكن مقارنتهم بالضباط المحليين. يتشاور القائد معهم، فهم يساهمون في تنفيذ أوامره. أصبح هذا المكتب البلدي موروثاً في مناطق عدة، لكن يجب على الأعيان الجدد الحصول على أصوات السكان الرئيسيين، إنهم يستطيعون احتواء الباشا ومعارضة أعماله القمعية، وهم محميون جداً من قبل السلطات في العاصمة. ولكن كان أغلبهم يعتبرون أنه من الأفضل لهم، بدلاً من استخدام نفوذهم لحماية المواطنين من الطغيان، أن يصبحوا أداوتاً لتنفيذه.

يعمل الباشا بتسرع ووقاحة، بعد أن دفع ثمناً مرتفعاً للحصول على إدارة الولاية، على ممارسة الضغوط على سكان هذه الولاية، لأنه غير متأكد من حفاظه على منصبه، لكنه، في المقابل، يعلم جيداً أنه لن يُعاقب على فعلته. كان من الصعوبة بمكان، أن تصل شكاوى السكان المقموعين للمعنيين في السلطة، كما أن حُماة الباشا يعملون على إخفائها. ومن بين إحدى الطرق التي يتبعها الوالي الشجع للاستيلاء على ثروة رجل غني هي اتهامه بارتكاب جريمة جنائية ما، ليجبره على دفع ثمن بقائه حياً، وذلك بالتخلي عن جزء من ممتلكاته. إن الأبهة التي يحصل عليها، بارتكاب مثل هذه الأعمال، تدفعه لارتكاب أعمال أخرى مقلقة. يوجد في بيت الباشا، الحاصل على ثلاث رتب توغ، خمسمئة شخص على الأقل، ويعمل حوالي ألفا شخص على خدمتهم، بغض النظر عن الحرس، ويوجد في قسم الحرم الكثير من النساء، وفي اسطبلاتهم ما يراوح بين مئتي وثلاثمئة جواد. كانوا يدفعون ضرائب كبيرة للحصول على هذا اللقب في نهاية كل عام، إن استمروا في منصبهم فقد كان عليهم دفع الأموال للحصول على مناصبهم، والبقاء فيها، وإبعاد الشكاوى التي تدينهم.

يقوم الباشا، هذا الموظف الفاسد، بنفاق كبير وبعناية بممارسة كافة الطقوس الدينية، والتي يحصل من خلالها على احترام الناس الذين كانوا يمدحونه بالحديث عن فضائله، وكانوا يقولون إنه مُسلِم مؤمن وحريص على واجباته الدينية. ومن الضروري بالنسبة إلى موظف حكومي، أن

يكون شخصاً كبيراً في السن ولديه لحية رمادية اللون. يصدم رجل، يتراوح عمره بين أربعين أو خمسة وأربعين عاماً، عامة الشعب ويعامل كطفل، ويقال إن العمر المقبول والخبرة الطويلة في الأعمال تساوي أكثر من علوم أفلاطون وأرسطو.

لا يحقق سقوط الوالي في الخطيئة ومصادرة ممتلكاته أي إنقاذ للولاية، فلا يحصل أولئك، الذين عانوا من أعماله، على أي تعويض، ويسير خليفته في السلطة على خطاه.

عندما يزداد الغضب لدرجة حدوث اضطرابات، ترسل الحكومة ضابطاً كبيراً بصلاحيات لامحدودة، بلقب مفتش لكنه، في الغالب، يزيد نقمة الناس بأعمال فوضى وقمع جديدة.

يتمرد المحافظون في بعض الأحيان على السلطة المطلقة. لكنهم لم يهربوا من المناطق العثمانية، بل كانوا يأتون بشكل اعتيادي إلى هذه المناطق البعيدة لحماية أنفسهم ولتجنب أولى آثار غضب صاحب السيادة، وكانوا يعملون على حماية أنفسهم بالطرق التي يمتلكونها. من النادر أن يستخدم الباب العالي الأسلحة لإخمادها، فهو يؤمن بنظام الإخفاء الذي يتبعه، كان يهدئهم بوعود كاذبة، ويقدم لهم رسائل طمأنة، ويقدم لهم امتيازات جديدة، لكنهم كانوا يتجسسون على تحركات المحافظين المتمردين للتخلص منها. من الخطأ الاعتقاد أن يسلم الوالي رأسه للنظام الإمبراطوري، لم يكن المسلمون يستسلمون للقدر أو لإرادة السلطان، ومثال على ذلك، الجهود التي يقوم بها الناس المحكومون بالإعدام من جميع الطبقات ليهربوا من أيدي من سيعدمهم، صارخين أن الله يأمر الإنسان أن يدافع عن حياته، كذلك هو الحال بالنسبة إلى الضابط الذي يمتلك سلطة، كان يفعل أي شيء للوقاية من الشكوك ويخمد يقظة ضحيته، كان يعمل بتأنٍ ليبقى في منصبه مدى الحياة، كان يعمل شهوراً عدة لينجح في مهمته، وكان يحاول تارةً أن يضع قادة الفرق تحت جناحه، ويستخدم الحيلة تارةً أخرى لتحقيق غاياته.

أُرسل كبوجي–باشي، في عهد محمد الرابع، إلى أرزروم، لإنقاذ البيك إسماعيل باشا هناك من الموت. كان إسماعيل باشا يعاني من مرض خطير وترجى من الوالي إرسال طبيبه لعلاجه الذي ربط ذراعيه بشدة ليوقف تدفق الدم، واكتشف الطبيب أن نبض المريض ضعيف جداً، وأكد في تقريره للباشا أنه سيوافي المنية. تلقى الباشا في الوقت نفسه رسالة من المفوض يطلب منه فيها القدوم إليه لتلقي أوامر شديدة الأهمية قبل أن توافيه المنية. ذهب إسماعيل باشا إليه برفقة ثلاثة من الخدم، دخل رجال كبوجي–باشي، خلال المحادثة، وقتلوا البيك. أصدر المفوض الذي أمر بقتله خطاباً شريفاً على الفور لتعيين والٍ مؤقت، والعودة إلى القسطنطينية برأس المذكور.

استُخدمت نفس الحيلة في عهد السلطان عبد الحميد لقتل غريغوار غاشي، الذي كان يقيم في إمارة مولدوفا بعد معاهدة سلام اعتقد الباب العالي أنها تصب في مصلحة روسيا.

لا يتقاضى الباشوات أجورهم بيسر في أيامهم الأخيرة بل كانت تعطى لهم كفضيلة يدفعون ثمنها غالياً. فهم لا يملكون الحق، فيما يخص حياتهم الخاصة باختيار مكان إقامتهم، أو الإقامة في العاصمة، طالما تخشى السياسة المرتابة للسرايا من كل رجل يستطيع، بثروته أو سلطته، التمتع باعتبارات شخصية. لم يكن هنالك أي تساهل مع الباشوات ذوي رتبتي توغ، بيد أنه يُسمح لأولئك الذين يتمتعون بسمعة طيبة وبحكمة الإقامة في القسطنطينية. لكن، يجب عليهم التقاعد دون أن يقوموا بأي عمل. لا يوجد الكثير من الأماكن للولاة بين سادة البلاط، بالرغم من الألق الذي يحيط بمنصب الباشا. كانوا يخشون التغييرات المستمرة في هذا المنصب، ويعتقدون أنفسهم أكثر عرضة، خارج العاصمة، للأزمات المالية بسبب المنافسة والطمع.

تتحمل كل ولاية نفقاتها المحلية، ونفقات إدارتها، ونقل المؤن والذخيرة، ونفقات مرور الفرق العسكرية فيها. تضاعفت الرسوم المفروضة على السكان تحت تسميات عدة، سالیانة، وأفاريز، وعشتار، وسارسات، وونيفير–ام، وكافتان–بيها، وذخيرة–بيها، وعشر–دييت، إلخ. وتتبع كل هذه النفقات لما يسمى جباية، أو ضريبة مزعجة تفرض عليهم. تستكمل الحكومة بهذه الطريقة نصف المساهمات المباشرة التي يحددها هذا القانون، والمتناغمة دون شك مع الحاجة الملحة للدولة المحمّدية الأولى، لكنها لا تكفي نفقات إمبراطورية كبيرة وعصرية. يعتبر أي تغيير في هذا الخصوص بدعة غير شرعية تقاوَم بشدة في الأحكام الدينية للسكان. يمارس صاحب السيادة، اعتماداً على الصلاحية الممنوحة له بموجب نفس القانون للحصول على حاجات الجولة الملحة، هذا الحق على جميع الطبقات، سواء كان ذلك في زمن السلم، أو في زمن الحرب وبأشكال عدة. تمتص الأمة، التي لا تريد فرض أي ضريبة ثابتة، الغضب المتكرر من هذه الرسوم، التي تبدو في الظاهر عابرة، لكنها في الحقيقة تتجدد بشكل مستمر.

تُوزّع هذه الضرائب حسب قدرة كل رب عائلة. لكن، في الأقضية التي يقطنها عدد أكبر من المسلمين، تُستخدم الجزية كوسيلة لجباية أكبر قدر المال. يقتطع السكان في غالبية الولايات نصف دخلهم، أو إنتاجهم من صناعتهم من أجل دفع الضرائب. يدفع الأشخاص المشمولون بالجزية ضرائباً على زواجهم، ودفنهم، وعلى البناء وحتى على إصلاح ممتلكاتهم. يجب عليهم،

في جميع الأحوال، الحصول على تصريح من الإقطاعي الذي يتبعون له، أو من ضابط الشرطة في القضاء، الذين يحددون قيمة الضرائب على حسب إمكانياتهم.

لكن إحدى الأعباء الكبيرة التي يتحملها السكان تتعلق بسفر الولاة ومفوضي الدولة. يسافر الباشوات من بلد لآخر، ويقدم لهم البلد الذي يقيمون فيه كل ما يحتاجون إليه، كما يحصلون أيضاً مع للموظفين الرئيسيين التابعين لهم على المال. وبما أنه لم يكن يوجد مركز للبريد في الإمبراطورية، فإن كل قضية مهمة تتطلب إرسال رسول لإيصالها. يرسل مكتب الصدر الأعظم، ومكتب المالية، وكبير الأميرالات، وقادة الفرق العسكرية، ضباطهم الخاصين الذين يختارونهم برتب صغيرة كانت أو كبيرة، على حسب طبيعة كل هيئة، وكانوا جميعهم يحصلون على لقب مفوض. كانت الطرقات تمتلئ دوماً بهؤلاء الرسل، وبالعديد من الرجال المسلحين. كانوا يحصلون على مساهمات من كل بلد يعبرونه، حيث يقدم السكان لهم الطعام والمأوى، كما يحصلون أيضاً على نفقات السفر من سكان المدينة التي يسافرون إليها، أو من الباشوات، ويتلقون دائماً العطايا. يعمل في هذه الهيئات عدد كبير من الموظفين المدنيين والعسكريين.

يعمل السرعسكر على تطهير الولايات من المجموعات التي تعيث فيها فساداً، وإخضاع البلدان المتمردة، وقمع تمرد الباشا، وذلك مقابل مبلغ من المال يبلغ اثني عشر ألفاً أو عشرين ألف قرش، كما أنهم كانوا يحصلون على سلطة تعوضهم عن عدم كفاية هذا المبلغ من المال المقدم لهم، كما يسمح لهم بإيقاف الرجال وأخذ المال منهم. يتجول الجنرال في الولايات، فارضاً غرامات، ومعيناً قادةً لألف (بين–باشي) الذين يتم تجنيدهم، وتبلغ المبالغ التي يفرضونها على السكان ثلاثين قرشاً لجنود المشاة، وخمسة وأربعين للفرسان. لكن بعد انتهاء التسليح، تُستخدم هذه الفرق للقيام بعمليات ابتزاز في البلد الخاضع لهم، وفي الولايات المجاورة، لمنح السرعسكر الأموال، ولمدّهم بالمال أيضاً.

كلما زادت هذه الأعباء، وأُبعد العملاء عن السلطة، كلما عُورِض التطور الصناعي وضُربت البلدان التي تقدم المنح، بسبب عدم الأمان فيها. تصادر الدولة ممتلكات الموظفين العامين بعد وفاتهم، إن لم يحدث ذلك وهم على قيد الحياة. لا أحد يسلط الضوء على ثروته، خشية لفت انتباه الحكومة. لم تكن هنالك طريقة لتحديد مبالغ هذه الأموال. كانوا يستثمرون أموالهم في إنشاء شركات، وكانت جميع المنشآت، التي توجد خارج العاصمة، تتعرض لمخاطر عديدة بسبب نقص عناصر الشرطة أو بسبب سوء المعاملة التعسفية. في أوقات السلم، تتعرض هذه

المنشآت لهجوم المجموعات المسلحة، أما في أوقات الحرب، لا يتعرض الجنود لممتلكات المواطنين، بقدر تعرضهم للممتلكات العدو.

تتجلى آثار الاستبداد بشكل كبير في بؤس الولايات. كانت المدن ممتلئة بالمتسولين. كان العديد من المشردين جاهزين للتمرد على الدولة في أول فرصة تسنح لهم. ترك المسيحيون مسقط رؤوسهم ليبحثوا لهم عن ملجأ خارج حدود الإمبراطورية، وذهب المسلمون إلى المدينة المنورة حيث يقل الطغيان، لكن لم يكن يسمح لهم دائماً بالاستقرار فيها. تتوسع القسطنطينية في كل عام ببيوت جديدة، وتُصدر أحكاماً قضائية تجبر العائلات التي تقيم في المدينة منذ ثمانية أو عشرة أعوام على العودة إلى مسقط رأسها الأصلي، وذلك لإيقاف رحيل المواطنين عن الولايات، ولتأمين المؤن بسهولة أكبر لمدينة يقطنها حوالي ستمئة ألف نسمة. مما لا شك فيه، أن شعوباً غاضبة لهذه الدرجة لا يمكن أن تحمل شعوراً قومياً، فالتعصب الديني هو ما كان يجمعهم.

هنالك العديد من البلدان، الخاضعة للإمبراطورية التي لم تكن ضمن نظام الولايات التي يديرها الباب العالي عبر الباشوات وهي :

1-مكة المكرمة، وتخضع منذ عام 1201 لحكم الشريف من سلالة بني-قتادة، المنحدرين من نسل النبي محمد عبر علي، واعترفوا بالسيادة العثمانية عام 1517، بعد فتح سليم الأول لمصر وسوريا. يدير أمراء هذا البيت مكة كذلك ويمنحهم القادة العثمانيون هذا المنصب الاختياري بمعطف من فرو السمور وسيف مزين بالذهب. لم يظهر أحدهم منهم على الإطلاق في القسطنطينية عدا الشريف السابق، يحيا، الذي حرمه أحد أبناء عمومته من السلطة عام 1721 والذي ذهب إلى العاصمة لاستمالة محمد الثالث.

2-حكومة المدينة، والتي يديرها أحد أهم الرجال المخصيين السود في السرايا بلقب خادم الحرمين.

3-جمهورية الأفلاق، التي طُهرت تدريجياً من حكامها القدماء. كان يديرها اليونانيون الذين يقيمون في القسطنطينية منذ قرنين. لقد كانوا فيما مضى يعينون لثلاث سنوات، ويبقى القليل منهم مدة سبعة أعوام. لم يحصلوا إلا على لقب نبيل، أو مير-ميران، باشا برتبتي توغ.

4-مولدوفا، وتعامل كما تعامل جمهورية الأفلاق.

5–تسعة عشر إقليماً كردياً في ولاية طاشيلدير، وكان يحكمها رؤساء موروثون. كانوا يقدمون العديد من الجنود عندما يطلب منهم ذلك.

6–ثمانية أقاليم كردية، في دياربكر، وتعامل نفس معاملة الأقاليم الكردية السابقة.

7–خمسة أقاليم كردية أخرى في نفس الولاية، ويديرها قادة اختياريون، وتدفع الدولة المال للفرق العسكرية القادمة منها.

8–إقليمان كرديان جديدان، في ولاية الموصل، ويعاملان نفس معاملة الأقاليم الكردية السابقة.

9–ستة أقاليم تركمانية، في الولايات الآسيوية، وهن تحت سلطة النبيل، الذي يحصل على ضرائب شخصية تدفعها له هذه الحشود المتجولة.

11–حكومات أفريقيا الثلاث، وهي الجزائر، وتونس، وطرابلس. تُحترَم هذه الأقاليم البربرية، التي خضعت للإمبراطورية في عهد السلطان سليم الأول وعهد السلطان سليمان الأول، والتي كانت تحترم تفوق السلطان، لكن دون أن تعترف كثيراً بسلطته الزمنية. يصادق صاحب السيادة العثماني على سلطة القادة الاختياريين، الذين يلقبون بالداي، ويحصلون على لقب ميري–مان، مع رتبتي توغ، بنفس رتبة بيك روملي. كانت هذه الولايات، التي لم تكن تدفع الضرائب للإمبراطورية، تتلقى العديد من القذائف من حين لآخر.

كان يسمح لهم بتجنيد الرجال في المناطق البحرية في سوريا، وأسيا الصغرى، وموريا. يشكل هؤلاء الجنود القوة العسكرية لكل منطقة، كما يملك قادة هذه الميلشيا الحق الحصري بشغل أعلى المناصب في الحكومة.

لا يمكن معرفة عدد سكان الإمبراطورية العثمانية بدقة، لأن الأحكام الدينية تعارض السجلات التي تتضمن الولادات والوفيات، حيث تعتقد الثقافة الإسلامية أن هذا الأمر يعرقل أعمال العناية الإلهية ويشكل خطيئة في حق تعاليمها.

الدولة العسكرية

قبل التعريف بالوضع العسكري الحالي في الإمبراطورية العثمانية، سنشير إلى مختلف التصنيفات العسكرية في البدايات. كانوا يدعون يايا، ومُسَلّم، وساريدجيه، ويوروك، وجانبازان، وغاريبان.

1–يايا، أو بياديه، وتعني المشاة، يجندهم أورخان، لكن بعد شهور قليلة من إنشاء اليايا أُنشِئت الانكشارية فحولهم هذا الأمير الذي كان مستاءً من اليايا بسبب تمردهم إلى ميلشيا إقطاعية. وزَّعت عليهم الأراضي، وكانوا يصلحون الطرقات وينقلون المؤن، والمَتاع، إلخ، عندما تصبح حركة النقل صعبة. يبلغ عددهم عشرين ألف رجل، وقد أُعيد تأهيلهم تدريجياً، وتحولت الأراضي التي كانوا يملكونها إلى مناطق ذات طبيعة مختلفة، في زيامت، وتيمار، وأصبحت بعد ذلك تتألف من أربع عشرة منطقة تدعى *بيليك*، أو ولاية، تستخدم إيراداتها لدفع معاشات التقاعد لأقدم الضباط العامين من الانكشاريين.

2–مُسَلّم، أو المعفيون من الضرائب، وهم عبارة عن ثلاثة آلاف فارس، كانوا يتمتعون بمزايا عسكرية.

3–العُزّاب، وهم أشخاص عازبون يكلفون بالعناية بالذخائر في الحروب. ودُمجوا لاحقاً في الجيبيجي.

4–الساريدجيه، ويدعون أيضاً أصحاب اللون الأصفر نسبة إلى لون راياتهم، وكانوا يجندون في بعض ولايات آسيا الصغرى. وبسبب عددهم الكبير، قام مصطفى الثاني بحلّهم وضمّهم إلى الميليشيات في الولايات العادية.

5–اليوروك، أو المتحركين، كانوا مشاة من روملي، وتم حلهم في عهد سليمان الأول.

6–الجانبازان، وهم أطفال ضائعون أجانب، كانوا يخدمون في حامية على سواحل الأناضول، وقد قام سليم الثاني بحلهم.

تتألف القوات البرية الحالية للإمبراطورية العثمانية من 1–الفرق النظامية والمدفوعة الأجر، وهم في خدمة دائمة، 2–الفرسان المنتشرون في المناطق العسكرية، 3–الميليشات التي ترسلها الولايات في أوقات الحرب، 4–البيت العسكري وأتباع الباشوات، 5–القوات الحرة.

الفرق العسكرية النظامية والمدفوعة الأجر الدائمة

تتألف هذه الفرق من قطعات من المشاة : 1-الانكشارية، 2-مصنعو السلاح، 3-المدفعية، 4-جنود ميدانيون مؤلفون من فرقتي الفرسان، سيباه وسلحدار، ويُدعون أوجاك، لتمييزهم عن بقية الفرق الأخرى.

الإنكشارية

تتمركز هذه الفرقة في الصفوف الأمامية بين الفرق العثمانية، أنشأها أورخان عام 1330 ليستبدل بها اليايا.

شعر أورخان، الذي كان سيداً على دولة صغيرة كان يحلم بتوسيعها، أنه من الأفضل له إنشاء فرقة مشاة دائمة ومنظمة، وبما أن التركمان لم يكونوا جاهزين للخدمة في المشاة، ولا حتى قادرين على الانتماء، فقد شكل فرقة من السجناء المسيحيين. أسس رجل دين جليل، يدعى حجي-بكداش، نظام الدراويش-البكداشيين، وجند هؤلاء المحاربين بتمرير ردائه الأبيض على رؤوس الضباط الرئيسيين، ومنحهم النعمة ووعدهم، باسم السماء، بالحصول على أكبر قدر ممكن من الرفاهية، ومنحهم في الوقت ذاته لقب ياني-تشيري، والذي يعني الفرقة الجديدة. لذلك اعترف الإنكشاريون بهذا الرجل الجليل كقائد لهم، أطلقوا عليه تسمية بكداشي. انضم الدراويش إلى فرقة الإنكشاريين، وجُندوا في الفرقة 99. لم يكن ينضم لهذه الميليشيا، لمدة طويلة من الزمن، إلا الشبان المسيحيون المجندون. ولم يُنظّموا بشكل ثابت إلا في عهد محمد الثاني، ثم عُدلت القواعد التي تخصهم بعد ذلك في عهد سليمان العظيم.

تتألف ميليشيا الإنكشاريين من أربعة فرق تدعى جماعات، وبولوك، وسيمين أو سيغبان، وعجمي-أوغلان، تتكون كل واحدة منها من عدة أفواج، أودا أو أورطة (كتيبة). تتألف معاً من مئتين وتسع وعشرين أورطة، يبقى سبع وسبعون منها في المحمية داخل العاصمة، بينما يوزع البقية في الولايات.

كانت فرقة الجماعات تضم مئة فوج، قبل أن يلغيها مراد الرابع عام 1623، بسبب تجرؤ جندي فيها، خلال تمرد الميليشيا على عثمان الثاني، على صفع هذا الأمير. غيَّر مراد هذه الأورطة الملعونة، وحول ثكنتها إلى اسطبل. تجدد استهداف هذا الفوج مدة خمسة عشر يوماً. بقي إحدى عشر فوجاً من الأورطة في القسطنطينية، ثلاثة منها (من رقم 60 حتى 63) كانت تنتمي

للمنزل العسكري للسلطان، وكانت مميزة بلباس عسكري موحد خاص، وكانوا يلقبون صولاك. أما بقية الأورطات، فقد كانت تتمركز في حامية في المناطق الحدودية.

تتألف فرقة بولوكمن من إحدى وستين أورطة، نُشر ثلاثون منها في الولايات في حين بقي الآخرون في القسطنطينية.

تتألف فرقة عجم–أولغان من أربع وثلاثين أورطة، بقيت جميعها في القسطنطينية حتى في زمن الحرب. يتلقى المجندون في هذه الفرق، التي تعتبر الأقدم في الجيش، تعليمهم العسكري قبل نقلهم إلى فرق أخرى.

يتألف كبار الضباط الانكشاريين من :

1–قائد كل هذه الوحدة العسكرية. كان هذا المنصب يمنح بشكل شبه دائم لسيمين–باشي، لكن كان الآغاوات يستغلون المنصب الذي يحصلون عليه في هذه الميليشيا، والذي كانوا يشغلونه بعد المرور في كل الرتب. قرر سليم الأول عدم تعيين قائد من الضباط الإنكشاريين لهذه الوحدة العسكرية، لذلك يمنح هذا المنصب إما لجنرال في السباه أو لجنرال آخر في السلحدار، وإما أن يكون ضابطاً كبيراً في القصر أو وزيراً في الدولة، لكن هناك آثار سلبية لتعيين موظف مدني، ألا وهو الوزير، على رأس ميليشيا مضطربة، لأنه لم يكن يستطيع احتواءها. في عام 1582، أجبرت الاضطرابات المتزايدة التي حدثت مراد الثالث على إعادة النظام القديم، فاستلم منذ ذلك الوقت السيرمين–باشي، أو كما يُسمى كولكايا، زمام الأمور بعد الآغا. أصبح هذا الجنرال، في الوقت عينه، قائداً للقسطنطينية، واعتبر أول ملازم للصدر الأعظم.

2–سيمين–باشي، قائد فرقة السيمين، وهو ملازم آغا القسطنطينية، وينوب عنه في أوقات الحرب في قيادة القسطنطينية.

3–القول–كيايا، أو مدير الوحدة، وهو مسؤول عن كل ما يتعلق بالأمور الاقتصادية للوحدة، بالإضافة إلى الأمور المتعلقة بالشرطة والحفاظ على قواعدها ونظامها. إنه أول قائد لأورطة فرقة البولوك، التي يعينها السلاطين. إنهم يُكلّفون بحراسة الأمراء النبلاء، ويقيمون في السرايا.

4–الزاغاردجي–باشي، قائد الأورطة الرابعة والعشرون في الجماعات.

5–سامسونجي–باشي، قائد الأورطة السادسة والعشرون في الجماعات.

6–يشكل هؤلاء الضباط العامون الملقبون بأوجاك آغالوري أو الآغاوات الرئيسيين ما يُسمى بالديوان، أو المجلس العسكري للوحدة، الذي يُعقد في مقر قائده. يجب المرور بالرتب الثلاث للحصول على لقب سيمين–باشي، أو قول كايا. لا يملك الضباط العامون المُقالون الحرية في البقاء في القسطنطينية، فكانوا ينفون إلى جزيرة في الأرخبيل، أو يعينون قادة في منطقة حدوديا ما، بلقب سرهاد–آغا.

7–السرهاد آغا، قائد الإنكشاريين في الحامية في الحصون الأكثر أهمية. لا يمكن الوصول إلى هذا المنصب إلا بعد الحصول على رتبة تورنادجي–باشي. يبلغ عددهم حالياً اثنين وثلاثين، وهم متساوون في الرتبة، ويوجد بينهم الفيدين وله الأفضلية والتفوق على البقية. بعد فتح هذه المدينة في عهد بيازيد الأول، أصبح التورنادجي–باشي يُعَيَّن في الحامية مع الأورطة التي تتبع له فيها والتي يبلغ عدد عناصرها ثمانية وستين من الجماعات. ومنذ ذلك الحين، لم تُنقل هذه الأورطة من مكانها واستمر قائدها بالتمتع بمنصب تورنادجي–باشي. كان حاضراً أيضاً في العاصمة، لأنه كان يعتبر أكثر أقدمية. إن دُعي السرهاد–آغا إلى القسطنطينية، فإنه يعود إلى وحدته العسكرية بالرتبة التي كان يشغلها قبل إقالته.

8–إسطنبول أغا، قائد العجمي–أولغان، وقائد خاص للأورطة الرابعة والثلاثين في هذه الفرقة. يعمل تحت إمرته ملازمان، روملي–أغا وأناضولي–أغا، قائدا فوجي روملي وأناضولي–ميداني، التي تتكون كلاً منها من سبع عشرة أورطة. لم يُجنّد في هذه الأورطة سابقاً سوى أشخاصٌ من الولايات الأوروبية. لم يمنح منصب إسطنبول–آغا مدى الحياة، و نادراً ما كان يشغله ضابط برتبة عالية، لكنه كان هذا يتمتع برتبة الكول–كيهايا.

9–السولاك–باشي الأربعة، وهم عقداء في الأورطات الأربع لسولاك، ويشكلون جزءاً من الحرس الإمبراطوري. لديهم رتبة زاغرادجي–باشي. كان هؤلاء القادة يسيرون إلى جانب جواد السلطان عند خروجه أمام العامة وكانوا يرتدون ثياباً رسمية من المخمل الأخضر، وفرو الذئب. كان منصبهم دائم مدى الحياة، ويتم استبدالهم بأكثر الملازمين أقدمية لديهم، ركياب–سولاغيس، والذين يبلغ عددهم ثمانية، اثنين لكل أورطة مكونة بدورها من مئة انكشاري مختارين من كل الوحدات العسكرية من بين الأفضل في المظهر والقيمة.

10–أوجاك إمام، وهو إمام الوحدة، ويقود أربع وثمانين أورطة. يتركون العمامة عند تقدمهم في الرتبة ويتخلون لخليفتهم عن المهام الدينية.

11–بيت المالجي، قائد أول مئة أورطة من الجماعات، وهو مسؤول عن خزينة الوحدة، ويجمع ممتلكات الانكشاريين الذي ليس لديهم وريث شرعي بعد وفاتهم. يجب عليه في البداية الحصول على منصب أوجاك–إمام ليصل بعد ذلك لمنصب تورانجي–باشي.

12–باش–طشافوش، قائد الأورطة الخامسة لبولوك، وهو مارشال الوحدة، ولديه حوالي ثلاثمئة جافوش تحت إمرته ليسير الأمور في الوحدة.

13–المهزور آغا، قائد أورطة البولوك الثامنة والعشرين التي تحرس مقر الصدر الأعظم، لذلك يقيم هذا الضابط في هذا المقر. كان مكلفاً بتفقد السجن العام الذي يوجد عند سور المقر، وهو عميل الوحدة عند الحكومة.

14–الكيا–يري، قائد أورطة البولوك الثانية والثلاثين، ومهمتها حراسة الأغا. إذا عانى الأغا من مرض يمنعه من الذهاب للسرايا، يحل محله كيا–يري من الديوان.

15–طليم–خانجي، قائد أورطة البولوك الربعة والخمسين، مدير التمارين العسكرية للوحدة.

16–تشارداك–تشوربجي، قائد أورطة البولوك السادسة والخمسين. مقرها حي تشارداك، حيث توجد وحدة الحراسة التابعة للقسطنطينية، ومن مهامها مرافقة قاضي مدينة (اسطنبول–كادي) خلال جولته التفقدية الاعتيادية لمراقبة أسعار السلع الغذائية، والأوزان والقياسات.

17–أساس–باشي، والذي يقود الإعدامات العامة، ويدير سجناً في مركز المدينة. يُعتبر من بين أكثر قادة الأورطة البسيطين في حامية القسطنطينية.

18–أفجي–باشي، رئيس أورطة سيمين الثالثة والثلاثين، وهي فرقة تقيم في الشتاء في العاصمة، وتنتقل في الصيف إلى سترانجي على ساحل البحر الأسود.

يحمل قادة بقية الأورطة لقب تشوربجي، والذي يعني حرفياً طاهي الشوربة. تحدد الأفضلية بينهم حسب الأقدمية.

يقود كل أورطة ضابط أو صف ضابط :

1–أوضه باشي أو رئيس المهجع ؛

2–فيكيل–خاجي أو كيلر–خاجي، وهو مكلف بإدارة اقتصاد الفرقة ؛

3–البيرقدار أو صف ضابط بحري ؛

4–باش–أسكي أو قائد المحاربين القدماء ؛

5–الأسطة أو عشي، طباخ ؛

6–باش–كارا–كولوكجي، مساعد طباخ أول ؛

7–الساكا أو حامل الماء ؛

8–كارا–كولوكجي، مساعد طباخ بسيط ؛

لا يزداد عدد هؤلاء الضباط وصف الضباط على الإطلاق، حتى في أوقات الحرب، حيث يرتفع عدد عناصر الأورطة إلى الحد الأعلى، ألا وهو خمسمئة رجل، إنها إحدى عيوب هذه الوحدة وباقي الفرق النظامية. تمتلك الأورطة الأولى والأورطة الخامسة فقط صف ضابط إضافي، ويدعى زمبيلجي، وتأتي رتبته مباشرة أعلى من رتبة ساكا.

يجب على الجندي أن يخدم طويلاً أو أن يقوم بأعمال مشرفة ليصل إلى رتبة صف ضابط، يُرفّع هذا الجندي حسب الأقدمية، بدءاً من رتبة عريف وحتى رتبة أوضة باشي، لكن الترفيع من رتبة أوضة باشي إلى رتبة تشوربجي يكون بشكل اعتباطي. لا يمكن للانكشاري الترفع إلا في وحدته، ولا يخرج منها على الإطلاق إلا لقيادة أورطة أخرى.

تنتشر الأورطات، بشكل مستمر، في المناطق القوية التي عُيّنوا فيها، كما أنهم لا يُنقلون في أوقات السلم إلا إذا اندلعت بين وحدتين عداوة ما. تضم الحامية على نحو اعتيادي حوالي اثني عشر أورطة في بلغراد، وأربع عشرة في خوطين، وست عشرة في فيدين، وعشرين في بغداد، إلخ.

تغير الأورطات قادتها بشكل مستمر. يستلم التشوربجي الجديد في البداية قيادة الأورطة في الحامية في منطقة حدودية، ثم يُنقل إلى فوج آخر، بحيث يقيم تدريجياً في مختلف الولايات. يقود في هذه المناطق الأورطات عشوائياً في ثلاثة فرق، وهي بولوك، وسيمين، وجماعات، لكن، لدى التشوربجي الذي بدأ خدمته العسكرية في أورطة ذلك الفوج الأخير الحق ألا ينتقل إلى الفوجين الآخرين.

بغض النظر عن الأورطات التي تنتمي إلى أربع فرق، يضم الميليشيا الانكشارية عشرة أورطات تتبع له، ولكل منها عملها الخاص بها :

1–يازجي، أو الكُتّاب الموظفون الذين يبلغ عددهم أكثر من مئة، ويُنظّمون أدوار الميليشيا. كان قائدهم الملقب بمعاون الإنكشاريين أو ينيتشيري–كياتبي، يعين من بين أقدم قادة الأورطة، كان لهذا القائد تأثير كبير على الفرقة، خاصة إذا تعاون مع آغا طموح. استثنى محمد الثاني هذا المنصب من كل عمل عسكري، ومنذ ذلك الحين أُستبدل بخوجكيان. يعين المعاون مدة عام كامل، لكنه يستطيع الاستمرار في عمله، ولمكاتبه مقر خاص، تحت قيادة أورطة الإنكشاريين.

2–الأوضيازجي، أو كُتّاب الأورطات، يبلغ عددهم ستون شخصاً، ويحتفظون بالأرشيف حيث تُوضع السجلات، ووثائق الإجراءات، إلخ.، التي تتعلق بالإنكشاريين. لدى قائدهم باشي–يازجي، نفس مرتبة التشوربجي.

3–الكيارخانة، هكذا تدعى الورشات الأربع والثلاثون لمختلف المهن، والتي تتكون كل واحدة منها من خمسة وعشرين أو ثلاثين حِرفياً إنكشارياً. وهم لا يعملون في أوقات السلم، أو حتى في أوقات الحرب، سوى لصالح رفاقهم. لكل واحد منهم رئيس من صف الضباط ويدعى رئيس العمال، أو الأسطة.

4–الطلمباجي، يتألفون من ثلاثمئة رجل إطفاء في مختلف الأورطات. يتركز عملهم في المدن التي تندلع فيها حرائق بشكل متكرر. كانوا يضعون على رؤوسهم عندما كانوا يعملون على إطفاء الحرائق خوذاً من النحاس، بينما كان قائدهم يضع خوذة من الفضة، وكان لديه منصب رئيس أورطة. أُنشئت هذه المجموعة في عهد محمد الثالث عام 1720، برعاية متمرد فرنسي كان في خدمة الباب العالي. أما الوحدات الأخرى والبحرية فقد كان لهم رجال إطفاء خاصين بهم.

5–الجافوش، يبلغ عددهم حوالي ثلاثمئة وثلاثين شخصاً برتبة صف ضباط يُختارون من بين أكثر الإنكشاريين قدماً. كانوا ينقلون في أوقات الحرب أوامر الجنرال لقادة الفرق، أما في أوقات السلم فقد كانوا ينقلون أوامر الحكومة إلى الحاميات في الولايات. كانوا يترأسون العقاب البدني للضباط الإنكشاريين، وكانوا يدعون كول–جافوش، أو ميليشيا جافوش، لتمييزهم عن أولئك الذين يعملون في السرايا وفي الأميرالية ولتمييزهم أيضاً عن الولاة. يقود قائدهم أيضاً، الباش–جافوش، أورطة البولوك الخامسة.

6–المنجي، يبلغ عددهم ثمانين صف ضابط، ويعمل بعضهم في مقر الأغا، أما البقية فيعملون في أورطات مهزور–أغا، والكهايا–يري، والأساس–باشي. كانوا يقودون ويمدون يد العون لضباط الشرطة. ويحمل قائدهم رتبة مهتر–باشي.

7–الكابو–كهايا، وهي فرقة مكونة من ستين انكشارياً، ويحمل قائدهم لقب باش–كابو–كهايا. ينتمون إلى أورطة مهزور–أغا، ويحرسون مقر الصدر الأعظم، وهم أيضاً مسؤولون عن تنفيذ القرارات التي يتخذها الوزير في محكمته. كانت الفلقة أو الضرب على باطن القدمين هي العقاب الأكثر استخداماً، وينفذها خمسة أشخاص يُسمّون الفلقجي. كانوا يتبعون الصدر الأعظم عندما خروجه في موكبه وهم مسلحون.

8–الحربجية، يبلغ عددهم الستين، ويعملون على تنفيذ الأوامر مثل سابقيهم. يتمركز أربعون منهم بالقرب من خيمة الصدر الأعظم في الريف، أما العشرون الباقون فينتشرون بالقرب من آغا الإنكشاريين. كانوا يرتدون جلد النمر ويحملون حراباً طويلة، ومن هنا أتت تسميتهم بحربجية.

9–الشادي، وهم مجموعة مؤلفة من ستين انكشارياً، يستخدمون لتحميل الخشب الضروري لمطابخ السرايا والقصور، التي يقطنها السلاطين المتزوجون.

10–الهو–كيشان، وهم دراويش بيك باشي. جُنّد رجال الدين هؤلاء منذ عام 1591 في الأورطة التاسعة والثمانين للجماعات. كان العديد منهم يقيمون ويعملون في الثكنات الجديدة، ولم يكن لديهم عمل إلا الصلاة صباحاً ومساءً لخير وازدهار الإمبراطورية وسلاحها. كان ثمانية من هؤلاء الدراويش يسيرون، خلال الاحتفالات العامة، أمام جواد آغا الإنكشاريين مُرتَدين ثوباً أخضر اللون مشدوداً على البطن، وكانوا يرددون دون توقف بصوت مرتفع كلمات الله كريم، ويجيب البقية «هو»، وهذه الكلمة هي إحدى أسماء الله، ولذلك سُمّوا بهو–كيشان.

يتضمن الجيش الإنكشاري البوسطنجيين، ويقيم بعضهم في القسطنطينية، أما البقية فيقطنون في أندرينوبل. كانوا يحرسون القصور والمنازل عهد السلطان. وكانوا فيما مضى يتبعون السلطان إلى الحرب، وتتراوح أعدادهم بين سبعة أو ثمانية آلاف.

في البداية، لم يكن يُجّند في الجيش الإنكشاري إلا الشبان الذين ولدوا مسيحيين من كل الولايات بلا استثناء، ثم يُنقلون إلى ألبانيا، والبوسنة، وبلغاريا. لم يكونوا مجبرين على استخدام العنف، حتى الأهالي كانوا يعتبرون انضمام أبنائهم إلى هذا الجيش ميزة ومَكرُمة، وكانوا يُجّندون مرة كل ثلاث أو أربع سنوات.

يتلقى المجندون تعليمهم العسكري في أورطة أعجمي–أوغلان، حيث كانوا يتعلمون أيضاً الدين الإسلامي، فقد كان هنالك معلمون يدعون خوجا يقومون بتعليمهم أصول الدين. كانوا يُنقلون بعد ذلك إلى الفرق الأخرى في الجيش الإنكشاري، بحيث يصبح لكل أورطة معلمها الخاص، الذي

يقوم بتعليم الجنود القراءة والكتابة. لم يكن المسيحيون يجبرون على تغيير دينهم لأن مبادئ الحكومة تعارض ذلك وكذلك تعاليم القرآن، وإذا اتبع الضباط المتمردون بسبب تعصبهم الإجبار فإن تصرفهم هذا يسامحون عليه، لكن القادة لا يسمحون به على الإطلاق.

ينتقل الأعجميون الصغار من المدرسة إلى الفرق الثلاث الأخرى، ولا يُرفَّعون إلا مرة واحدة كل سبعة أعوام. وقد أُهمل تجنيد المسيحيين بعد ذلك، وأُعطيت الأفضلية للأطفال الإنكشاريين، ثم يُقبل بعد ذلك الأشخاص الذين تربطهم معه قرابة بعيدة، لكن لا يقبل أيٌّ منهم قبل أن يؤكد قرابته ويجب أن يحصل على شهادة خمسة أو ستة جنود من المهجع حيث كان الإنكشاري المتوفى، الذي تربطهم معه قرابة يخدم. يلقب أولئك الذين يُجَنّدون بداعي أبناء أو أقرباء الإنكشاري، كول–أوغلو، أو أبناء العبد، أي العسكري لأن كلمة كول تعني عبد، كانت تستخدم على كل من يخدم عهد السلطان، والعسكريين على وجه الخصوص.

استمرت هذه القواعد حوالي ثلاثة قرون، لكنها تغيرت في عهد مراد الثالث بسبب الظروف الخطيرة التي كانت سائدة في ذلك الوقت. حدثت اضطرابات داخلية وحروب خارجية مدمرة، أجبرت الجنرال أوزدمير–أوغلو–عثمان–باشا، ومن بعده الصدر الأعظم، كوجا–سنان–باشا، على قبول تجنيد جميع الطبقات وكل القوميات في الإمبراطورية في الجيش الإنكشاري، حتى أصبحوا يجندون المتشردين. حالياً، وبالرغم من رفض سلاطين عدة، لا سيما في عهد أحمد الثالث، عام 1727، فقد قُبل انضمام جميع الأفراد. لم يستثنى إلا أولئك ذوو البشرة السوداء، لم يكن يريد القادة أيَّ أحد منهم، بسبب التمييز العرقي الكبير في الماضي، حيث أنّه نادراً ما كانوا يشاهَدون في صفوف الجنود، ولا يتم تعيينهم ضباطاً.

يُقبل الجنود الجدد في الوقت الحالي بنفس الطريقة، فبعد صلاة المساء يجتمع المجندون الجدد مع كل الجنود في مقر الأورطة، حيث يغطي صف الضباط رؤوسهم بعمامة الإنكشاري، ويضعون على أكتافهم معطفاً كبيراً، ثم يقوم المجندون الجدد بعد ذلك بتقبيل يدي الأوضة باشي الذي يحييهم بدوره باسم اليولداشي، أي الرفاق. وإذا كان أحد العسكريين في المهجع يحتاج أن يجهز نفسه، فعليه القيام بذلك على الفور، ليكون مثالاً يحتذى للقادمين الجدد.

يُستقبل المجندون الجدد في أوقات الحرب بطريقة مختلفة : حيث يسير المجندون واضعين على رؤوسهم قلنسوة حمراء أمام أغا الإنكشاريين الذي يجلس في خيمته محاطاً بضباطه الرئيسيين، بحيث يسجل الجافوش على السجل اسم كل مجند من المجندين الجدد الذي يتقدمون إفرادياً،

ويمسك بيده اليسرى طرف آذانهم ويضربه من الجهة اليمنى على مؤخرة العنق ويأمره بالذهاب إلى فرقة ما، مناشداً إياه أن يؤدي واجباته بشكل جيد.

تغيرت أعداد جنود الجيش الإنكشاري منذ عهد أورخان حتى عهد محمد الثاني الذي حدد عدد عناصره باثني عشر ألف رجل، وكان بعضهم يسمى كيليج، وتعني السيف. رفع سليم الأول بعد ذلك، عددهم إلى أربعين ألفاً، ثم ازداد عددهم في عهد مراد الثالث إلى ستين ألفاً. أما في الحقبة الكارثية لابنه محمد الثالث، فقد بلغ عددهم عام 1598 مئة ألف وألفاً وستمئة إنكشاري. ارتفع العدد، بعد ذلك في عهد أحمد الأول، وعثمان الثاني، وإبراهيم الأول، ليصبح أكثر من مئتي ألف رجل في الأعوام الأولى من حكم محمد الرابع. خُفّض هذا العدد في عهد هذا السلطان تدريجياً وحدد الصدر الأعظم، ترخونجي–أحمد–باشا، عددهم بخمسين ألفاً، لكن بعد ثلاثة أعوام، عام 1655، أُجبر كارا–مراد–باشا بسبب الظروف الخطيرة على زيادة عدد الجنود الإنكشاريين إلى ثمانين ألف رجل. ثم خُفّضت أعدادهم في عهد آخر السلاطين، لا سيما في عهد مصطفى الثالث، الذي خفض أعداد الإنكشاريين واستبدلهم، في أوقات الحرب، بقوات الولايات والفرق الغير نظامية، التي لا تعمل إلا خلال الحملات العسكرية. لكن هذه العملية، التي نرى فيها طريقة لتحقيق الهدوء الداخلي، أصبحت قاتلة بالنسبة للإمبراطورية والدليل على ذلك ما جرى في الحربين الأخيرتين ضد روسيا.

تتغير قوة الأورطة كل يوم، وحسب القوانين تتكون القوات التي يقودها تشوربجي والذين يتنشرون في القسطنطينية من مئة رجل. أما في الولايات، فيتراوح عددهم بين مئتي وثلاثمئة رجل، على حسب أهمية المنطقة حيث توجد الحامية. ويتم زيادتهم في أوقات الحرب إلى خمسمئة رجل.

من المستحيل الإشارة بدقة إلى الأعداد الفعلية للإنكشاريين. فقد كان الأغا يهملها، بسبب عدم صحة السجلات التي يقدمها رؤساء الأفواج، في الأوقات الثلاث لدفع أجور الفرق في العام. تشير الأركان العامة إلى أن عددهم يبلغ مئة وعشرين ألف رجل، عشرون ألفاً منهم في القسطنطينية، لكن لا يوجد مع ذلك أكثر من ثلاثة آلاف رجل في الثكنة بشكل دائم. لكنه يجب أن نعلم أنه يوجد ثلاث طبقات للإنكشاريين :

1–الجنود في الخدمة، إشكنجي ؛ 2–الأفراد المسجلون في سجلات هذه الميلشيا بشكل إضافي، دون أن يؤدوا الخدمة، وهم لا يتلقون أجوراً حيث يمارسون مهنة أخرى لكسب عيشهم، بانتظار ملئ أماكن شاغرة في الأورطة، ونعتقد أن أعدادهم تزيد عن مئة وأربعين ألف رجل ؛ 3–أعداد

كبيرة من العثمانيين، الذين كانوا يتمنون الحصول على شرف الانضمام إلى هذه الميليشيا والتمتع بلقب الإنكشاريين، وكانوا يُسَمّون التسلكقجي، أي الطموحين.

يجب الخدمة ثلاث سنوات، في أوقات السلم، للحصول على أجر، ولا يتقاضى الإنكشاري أكثر من آقجة واحدة في اليوم، لكنه كان يتميز بقيمته، وكان يحصل في نهاية كل حملة على زيادة في الأجر تبلغ اثنتين أو ثلاث أقجات. استمرت هذه القواعد حتى عهد سليمان الأول، الذي أنشأ ثلاث طبقات للأجور : الأولى تسمى كوتشيك، وتتقاضى من ثلاث إلى سبع أقجة في اليوم للجنود الفاعلين، أما الثانية فتدعى إيشكنجي، وتتقاضى من ثماني إلى تسع وعشرين آقجة، للمحاربين القدماء الذين أثبتوا شجاعتهم في المعارك وحملوا آثار جروح كبيرة وكان بعضهم يقيم في ثكنات العاصمة، أما الثالثة فتتقاضى من ثلاثين إلى مئة وعشرين آقجة، وتضم الضباط والجنود الذين اضطرتهم جراحهم إلى أن يصبحوا عاجزين تماماً، أوتوراك أو متقاعد.

لا علاقة لهذه القواعد بفرقة الأعجميين الصغار. بما أنها تبقى دائماً في العاصمة، تتراوح المبالغ التي يتقاضاها الضابط والجنود بين أقجتين وتسع وثلاثين آقجة ونصف في اليوم، على حسب الرتبة وسنوات الخدمة.

الحرب

يتبع الباب العالي الحريص دائماً من ناحية الشكل على الأقل على التعاليم الدينية، بدقة بعض الممارسات قبل إعلان الحرب. كانوا يقومون في المقام الأول بجعل هذه الحرب شرعية عن طريق الفتاوي التي يطلقها المفتي في مجلس كبير. يجتمع شيوخ وخطباء جميع المساجد الإمبراطورية مع رئيسهم في سانت صوفي، بعد هذا القرار المهيب، في قاعة الديوان حيث يتلون فصلاً من القرآن الكريم المخصص للحملات العسكرية.

تقوم الحكومة بأول إجراء قبل الحرب، ألا وهو اعتقال وسجن جميع سفراء دول الأعداء. ويهدف هذا الانتهاك لحقوق الناس إلى تأجيج عداء الشعب والجنود وحرمان الحكومة التي سَيُرفعُ السلاح ضدها، من التفكير في الوضع في الإمبراطورية. قد يتلقون من وزير هذه الحكومة طلباً

سرياً لإطلاق مفاوضات سلام عند الحاجة، لكنهم كانوا يتركون سفراء الدول الأعداء رهائناً لحماية أمن العثمانيين الذين يقيمون في هذه البلدان.

يسبق هذا الاعتقال بعض المعاملات الشكلية، حيث يتم دعوة الدبلوماسي إلى مؤتمر عند الصدر الأعظم الذي يعرض عليه علناً شكوى الديوان ويطلب منه وعوداً باسم بلاط دولته للقيام بالإصلاحات المناسبة للحفاظ على السلام. وبناءً على رده السلبي، الذي يعتبر سبباً لخلل في السلطة، يُعلِن له أن مصلحة الدين والعرش تتطلب إحلال العدالة بقوة السلاح. يعتبر سجين دولة وينقل براً لمقر الباب العالي في قصر السبعة أبراج برفقة ضباط من الفوج. يُنقل إلى ذلك المكان على ظهر جواد برفقة أورطة من الإنكشارية تتألف من حراس الصدر الأعظم.

في اليوم التالي، يصدر الباب العالي بياناً يوزع رسمياً على كل البعثات الأجنبية. ويتبعه خطي شريف الذي يكلف الصدر الأعظم بقيادة الجيش ويؤكد جميع السلطات التي منحت له. يحمل أحد كبار الضباط البيان الإمبراطوري للصدر الأعظم ويقدمون له باسم صاحب السيادة سيفاً مرصعاً بالأحجار الكريمة وجواداً مجهزاً بشكل كامل. تُقدم هذه الرسالة في احتفال كبير. يقرأ الريّس أفندي الخطي شريف بصوت مرتفع في الديوان ويدنو جميع أعضاء المجلس من الصدر الأعظم لتقبيل ثوبه. في البداية، كان يُرسل فرمان لجميع الولاة لشرح دوافع الحرب وتُقرأ الفتوى التي أطلقها المفتي وتُتَخَذ جميع الأوامر للاستعداد لدخول الحرب.

اعتاد الباب العالي على إعلان الحرب في الفصل الأخير من العام ليستطيع استغلال فصل الشتاء للقيام بالتحضيرات التي لا تحدث على عجل. خلال احتفالات عدة، يُعلن انطلاق الصدر الأعظم في فصل الربيع، في يوم وساعة يحددها منجمو القصر، يُمنح له في بلاط مقره إحدى رتب التوغ وسط دائرة مكونة من شيوخ المساجد في الإمبراطورية الذين يتلون الصلوات والترانيم. وفي الوقت الذي يسير فيه صاحب السيادة شخصياً يُثَبّت في البلاط الأول في السرايا أمام قاعة السلاح وبحضور كبراء موظفي الدولة، اثنين من التوغ الستة التي تنتمي حصرياً للسلطة العليا.

يُنشَأُ بعد أربعين يوماً أول معسكر في سهل دافود–باشي في حال كانت الحرب ستشن في أوربة، وبالقرب من سكوتاري إن كانوا سيحاربون الفرس. يترأس الكهيايا–بيه والقائد الأعلى للاحتفالات وقائد القوات النظامية هذه العملية التي لا يتوقف خلالها خطباء المساجد عن الصلوات لتحل نعم السماء على السلاح العثماني. يُنْقَل التوغ، الذي كان مثبتاً مدة ستة أسابيع على مرأى العامة،

إلى المعسكر ويُثَبَّت في جناح الصدر الأعظم. يُسمّى هذا توغ (كوناك–توغي) لأنه يسبق دائماً المسير، بينما يُحمل توغان آخران أمامه ويثبتان في خيمته أينما حل.

تجري هذه الاحتفالات بصخب كبير في عهد سليمان الأول. تلقى الصدر الأعظم فرنك–إبراهيم–باشا عام 1529، عندما كُلِّف بقيادة الحرب على النمسا، شهادة جنرال من أغا الإنكشارية الذي يذهب من السرايا إلى مقره ويرسل له السلطان ثلاثة أثواب شرف وثمانية خيول مزيّنة وجواد تاسع مجهزاً وسيفاً وقوساً وجعبة مزينة بالأحجار الكريمة والعديد من الأقمشة الغالية الثمن. يُسَلِّم بيليربر روملي التوغ والرايات لدافود–باشا، ويقف في الصف الأول بين الولاة. ينظم الصدر الأعظم احتفالاً عظيماً على شرف كبار الدولة وفرق الجيش في العاصمة. كان ذلك في نفس الفترة التي ازداد فيها عدد رايات الإمبراطورية. لم يتبقى بعد ذلك إلا أربعة رايات، اثنتان أبيضا اللون واثنتان آخران خضراوان وكان يُكتَب عليهما آيات من القرآن مطرزة بالذهب، ثم أضيف عليها ثلاث رايات وكانت جميعها، بحسب حسان ييزديه، تمثل المناطق السبع للإمبراطورية إحداها بيضاء اللون والأخرى خضراء، والثالثة صفراء ويوجد منها اثنتان حمراوان واثنتان متعددتا الألوان.

في اليوم الذي يلي نقل توغ الصدر الأعظم إلى المعسكر، تترك مجموعات الحرفيين في وحدات الإنكشارية الساحة، مسبوقة بأورطة أساس–باشي التي يتبعها عدد كبير من الدراويش مرددين كلمة الله، وكلمة هو. في هذه المناسبة، ينضم إلى هذه المجموعات، لزيادة أعداد الموكب، الكثير من الفنانين وأصحاب المهن من العاصمة. يعمل كل منها على التعريف عن نفسه عبر الشعارات وتقديم أعماله الخاصة، يتبعهم طفلان في عربة مزينة بقماش ورايات. يسير الفلاحون في المقدمة حاملين بوشل وينثرون حفنات من الحبوب. يتبعهم بائعو الكتب الذين تسبقهم جمال مزينة بالقماش ويمتطيها أطفال يمسكون القرآن الكريم بأيديهم ويرددون الأناشيد. ثم يأتي بعدهم الطُحَّان والخبازون واللحامون والخياطون وصانعو الأحذية وصانعو السراج، إلخ. يعرض الصِيّاغ وصانعو المجوهرات، في عربات، بعض أعمالهم المتلألئة من ذهب وأحجار كريمة. كلٌّ من هؤلاء الحرفيين مسلح ويرتدي الزيَّ العسكري، باستثناء الرعاة الذي يحتفظون بزيِّهم، لكن تُغطى الحيوانات التي يقودونها بقماش ثمين وتُزيَّن رؤوسهم بريشة. يسير الحدادون في المؤخرة وتَختتم أورطة من الإنكشارية المسيرة التي يردد قادة المجموعات خلالها بصوت مرتفع الأمنيات بالحفاظ على أيام خادم الحرمين الشريفين والمجد لأسلحته، بالإضافة إلى إطلاق اللعنات ضد أعداء الإمبراطورية ويجيب الشعب آمين ويطلقون الرصاص من البنادق والمسدسات ابتهاجاً.

بعد يومين، يخرج الإنكشاريون وعلى رأسهم الساكا أو عرفاء من كل الوحدات. تتبعهم الأورطة بترتيب حسب أقدمية قادتهم، ويسير الجنود وجهاً لوجه، حاملين البندقية على الكتف، ويحمل جوادان شعار كل فرقة. نرى، عند مسيرهم، ظهور الضباط المرؤوسين للأورطات نفسها، يتقدم الشوربجي وكبار ضباط الميلشيا، خلف الأوضباشي والأورطات. يسبق الأغا جواديه والتوغ ورایاته والراية الكبيرة للوحدة ويحيط الدراويش بالأغا وغالبية البكباشي ويتبعه حراسه المكونين من خمسمائة رجل في زيّهم الموحد. وتنتهي المسيرة بعزف مقاطع موسيقية عسكرية وتدوي أصوات الأمنيات في الأجواء من أجل ازدهار الإمبراطورية والأناشيد الدينية والأغاني الحربية الممجدة للجيش والمذكرة بالانتصارات التي وعد بها الإسلام المؤمنين وبواجبات الجندي في تحمل شرور الحرب بكل صبر وبالتضحية بدمائه بكل فرح من أجل الدفاع عن الدين والدولة. هذه الأناشيد التي تعبر عن روح الجماعة، لا سيما النساء، اللاتي يُجبْنَ عليها بأن تحل البركة عليهم.

تذهب الفرق الأخرى في اليوم التالي، ويأخذ الصدر الأعظم إجازة من السلطان. يذهب إلى السرايا مُرافَقاً بالأعضاء الرئيسيين للمستويات الثلاثة للدولة. يدخل مجلس السلطان، بحضور هذا الأخير وحضور كبار ضباط الفرق، مرتدياً ثوباً من الحرير الأبيض مُفرّى بفرو السمور مع قلادة كبيرة مزينة بمشبك ذهبي، يتلقى سيفاً وقوساً وجعبة وريشتي بلشون مزينتان بالأحجار الكريمة، ويأخذ من يدي السلطان راية محمد في الوقت الذي يتلو فيه المفتي ورجال الدين الصلوات. يعطي، أثناء خروجه، هذه الراية لقائد الأربعين ضابطاً المكلفين بحراسته ويمتطي أحد جوادي السلطان الذي يهديه عشرة خيول مزينة بشكل رائع ومئتي جواد مغطاة بقماش بسيط.

يعبر الصدر الأعظم المدينة ذاهباً إلى المعسكر بموكب مهيب. يتبعه كبار الموظفين وكبار ضباط الدوائر والعديد من الجنود. نلاحظ في هذه المسيرة مجموعة من الدراويش من مختلف المستويات، حاملين فؤوساً وأسلحة ومرددين الأناشيد، ووحدة مؤلفة من ستة آلاف أمير معتمرين العمامة ومرتدين ملابساً خضراء اللون، وعدداً كبير من علماء الدين الذين يمتطون الخيول، وخمسمائة كاتب في المكاتب العامة، وكل الكبوجي–باشي بزيّهم الرسمي، وثمانية عشر جواداً للصدر الأعظم، والقائم مقام، وكبير الأميرالات، وعددهم تسعة، يسير هذا الأخير أمام وحدة مؤلفة من أربعمائة بحار بالزيّ الرسمي، كاليونجي، ويحملون أسلحة نارية، ثم يأتي القائم مقام وحراس الصدر الأعظم، المؤلفين من وحدتين، إحداهما من أربعمائة انكشاري، حربجي، بزيّهم الأحمر، مرتدين جلد النمر ومسلحين بالمِطرَد، أما الوحدة الأخرى فهي مؤلفة من مئتين وأربعين فارساً، توفنكجي، بزيّهم الأخضر اللون، والمسلحين بالبنادق، يقودون خمسة جمال، يحمل كل

واحد منهم مدفعين صغيرين، زنبركلو–توب. يأتي، بعد ذلك، ضباط الصدر الأعظم مع التوغ والرايات واثنين من الكازياسكر وقائد الأمراء وراية محمد، محاطين بأربعين ضابطاً، سنجقدار، يقودون أربعين من الحراس الشخصيين للسلطان، وجميع منشدي السرايا والمساجد الكبيرة، الذين يرددون الأناشيد. يظهر الصدر الأعظم أخيراً على جواده ويسير على يمين المفتي الذي يركب مركبة، كوتشي، ويتبعه عدد من العسكريين المؤلفين من ستمائة رجل، البعض منهم مدرعون، أما البعض الآخر يرتدون معاطف حمراء مزينة بمشابك من الذهب أو الفضة، كان الجميع يحملون رمحاً في أيديهم. يسبق أربعمائة فارس الكيهايا–بيك ، ويسير جنرالات السباه والسلحدار على رأس ثلاثة آلاف فارس ويختتم أغا الإنكشارية المسير مع ثلاثمائة رجل مدرعين.

يُنَظَّم ترتيب هذه المسيرة بآداب سلوك قديمة ويراقبه بعناية مدير الاحتفالية الذي يقدم ثلاث مساعدات. تعبر مجموعتين كبيرتين من الإنكشارية المنتشرين بدءاً من السرايا وحتى مسافة قريبة خارج المدينة وينتشر الجبجي، التوبجي، والتوب–عربجي على مسافة أبعد من ذلك، ينتشر حراس الخيم في جادة المعسكر. يضع الصدر الأعظم عند وصوله إلى المعسكر راية محمد في الجناح المخصص لهذه الغاية. يقود المفتي وقائد الأمراء وعلماء الدين هذه الاحتفالية التي تجري على نغمات الترانيم وعلى صوت رشقات المدفعية، والموسيقى العسكرية.

لكن، تُرافِق الفوضى هذه المسيرة الصاخبة بسبب تصرفات الجنود وتعصب الدراويش والأمراء للانتقام لراية محمد التي يعتقدون أنها دُنِّست بنظرات الكفار، كانوا يشتمون ويسيئون معاملة المسيحيين الذين يجذبهم الفضول لمشاهدة هذا العرض. لم تندلع هذه العدائية على الإطلاق بالقدر الذي حدث في 27 مايو 1769، عندما خرج الصدر الأعظم من القسطنطينية للحرب على روسيا. بينما كان يعبر المدينة مع موكبه سُمِعَ، في لحظة صمت عميق، صوت يصرخ قائلاً : منطقة كفار! تكرر في الحال ترديد هذه الكلمات، وأضافوا عليها، اطردوا، اضربوا في الحال، أُهين المسيحيون المتواجدون في المكان، وازداد الرعب، وأنقضوا عليهم بالرماح. هرب هؤلاء المسيحيون، الذين أُعتدي عليهم بشكل مفاجئ في كل الاتجاهات، لكن بعضهم لم يتمكن من الهرب ورموا قبعاتهم وأشهروا إسلامهم. لم تسلم النساء من هذا الاعتداء فقد طاردوهن بيد من حديد وطرحوهن أرضاً وجرّوهن من شعورهن، ورموهن في الطرقات أو داخل المتاجر. قُتِل حوالي مئة شخص تحت ضربات هؤلاء المجانين، في حين جُرِحَ أكثر من أربعمئة آخرون، كان من ضمنهم مسلمون حاولوا حماية المسيحيين. أُسيء أيضاً للعديد من الأوربيين، من ضمنهم عائلة وزير خارجية. كان ذلك فور وصوله للمعسكر، علم الصدر الأعظم بما جرى، ولكن،

بالرغم من الاعتقالات التي قامت بها الشرطة، لم يُكتشَف ويُعاقب إلا عدد قليل من المذنبين، الذين كانوا أمراء أو جنود.

يتسبب ذهاب الصدر الأعظم في مشكلة كبيرة في الإدارة العامة، لأنه يصطحب معه ثلاثة وزراء دولة ووزير المالية ومستشاريهم. كان ينوب عنهم، طيلة مدة غيابهم، أشخاص لديهم الألقاب نفسها، وكانوا يقومون بمهامهم في العاصمة. كان ينوب أيضاً عن الصدر الأعظم نائب يدعى القائم مقام. عرقلت هذه الإدارة البديلة سير العمل بسبب تضارب الآراء وصدام السلطة، بالإضافة إلى الدسائس والطموح.

أُنشأ، في نفس الوقت، رتب جديدة ضرورية في المعسكر، وهي :

1–القاضي، 2–الخطيب، 3–المرشد، 4–مفتش أوزان ومقاسات وأسعار المواد الغذائية، 5–الشاويش، 6–حارس توغ الصدر الأعظم، 7–مسؤول الذخيرة، 8–مسؤول الخيم والأعلاف، 9–مفتش الخيول والبغال، 10–مفتش الجمال، 11–مسؤول الجزارة، 12–مسؤول المخابز.

يبقى الصدر الأعظم لعدة أسابيع في مخيمه الأول. ويهتم هناك باستكمال التحضيرات العسكرية بانتظار اجتماع الجيش في القسطنطينية. كان يدخل المدينة متخفياً خلال فترة إقامته، ويتبع الموظفون الذي يأتون لرؤيته في المعسكر القاعدة نفسها.

ترجمة المترجم المحلف،

أندريه شطا